



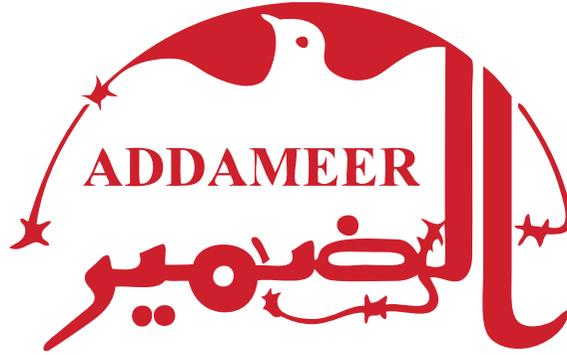
التقرير السنوي

2009



التقرير الإداري السنوي

2009



جمعية الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان

رام الله



المحتويات

تقديم 10

الهدف الاستراتيجي الأول:

انهاء الانتهاكات الاسرائيلية في التعامل مع المعتقلين والاسرى وعائلاتهم اثناء الاعتقال او الاسر

الهدف المرطبي الاول: الحد من العقوبات والتعذيب والمعاملة الخاطئة بالكرامة للاسرى والمعتقلين وأسرههم

المخرج الأول: توفير الخدمات القانونية والحقوقية المتخصصة المهنية في الوقت المناسب بما يراعي القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان

النتائج المباشرة 15

المتابعات و الإجازات 15

الحالات و القضايا القانونية 15

الشكاوى 17

زيارات و متابعات أخرى 17

رضى الجمهور 18

المعيقات و التدابير الواجب اتخاذها 18

المخرج الثاني: توفير خدمات الإرشاد و التوعية الحقوقية و القانونية

النتائج المباشرة 19

المتابعات و الإجازات 19

المعيقات و التدابير الواجب اتخاذها

المخرج الثالث: المحامون اللذين يقومون بالتمثيل القانوني للأسرى و المعتقلين لديهم المعرفة و الخبرات و التوجهات و الممارسات المهنية

- 22 النتائج المباشرة ▲
- 22 المتابعات والإجازات ▲
- 24 المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها ▲

الهدف المرحلي الثاني: الحد من الإنتهاكات في السياسات و الممارسات أثناء الأسر أو الإعتقال أو المحاكمة و التي لا تتماشى مع القانون الإنساني الدولي و القانون الدولي لحقوق الإنسان

▲ **المخرج الأول:** الرصد و التوثيق و النشر/ الدراسات للإنتهاكات التي تواجه الأسرى و المعتقلين أثناء و بعد الأسر أو الإعتقال

- 25 النتائج المباشرة ▲
- 25 المتابعات و الإجازات ▲
- 28 المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها ▲

▲ **المخرج الثاني:** بناء خالافات من المؤسسات المحلية و الدولية و الإقليمية تساند و تعمل على قضايا الأسرى و المعتقلين لدى الإحتلال الإسرائيلي

- 28 النتائج المباشرة ▲
- 28 المتابعات و الإجازات ▲
- 30 المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها ▲

▲ **المخرج الثالث:** تنظيم حملات ضغط و مناصرة على الصعيد المحلي و الإقليمي و الدولي

- 30 النتائج المباشرة ▲
- 30 المتابعات و الإجازات ▲
- 30 حملة الإعتقال الإداري ▲
- 33 حملة مدافعي حقوق الإنسان ▲

34 حملة الرسائل ▲

35 المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها ▲

المخرج الرابع: جًنيد رأي عام عالمي لمسائلة إسرائيل و محاسبتها و للضغط عليها لتغيير ممارساتها و سياساتها:

35 النتائج المباشرة ▲

36 المتابعات و الإجازات ▲

39 المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها ▲

الهدف الاستراتيجي الثاني:

التشريعات و السياسات و ممارسات السلطة الفلسطينية و مدى مواءمتها لمعايير و بنود القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يخص الإعتقال و الإحتجاز و السجن و العقوبات.

الهدف المرحلي الأول: تفعيل دور الضمير في تطوير نظام قضائي يكفل المساءلة و المحاسبة في حال الإنتهاكات للمعايير الدولية

المخرج الأول: توفير المتابعة القانونية لحالات الإعتقال السياسي:

44 النتائج المباشرة ▲

44 المتابعات و الإجازات ▲

45..... المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها ▲

المخرج الثاني: المشاركة في تطوير التشريعات ذات العلاقة:

46 النتائج المباشرة ▲

46 المتابعات و الإجازات ▲

47 المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها ▲

الهدف المرحلي الثاني: إلغاء العقوبات و الإجراءات في القوانين و اللوائح التنفيذية و التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان و المعايير القانونية الدولية و خاصة فيما يتعلق بالتعذيب و عقوبة الإعدام.

▲ **المخرج الأول:** رصد و توثيق و نشر الإنتهاكات ذات العلاقة بالتعذيب و عقوبة الإعدام

▲ النتائج المباشرة 48

▲ المتابعات و الإنجازات 48

▲ المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها 49

▲ **المخرج الثاني:** بناء حملات ضغط و مناصرة:

▲ **المخرج الثالث:** تطوير المشاركات في الإئتلافات المحلية و الإقليمية و الدولية:

▲ النتائج المباشرة 50

▲ المتابعات و الإنجازات 50

▲ المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها 51

الهدف الاستراتيجي الثالث:

مجتمع ومؤسسات مساندة للحقوق المدنية و السياسية للفئات و الأفراد المنتهكة حقوقهم.

الهدف المرحلي الأول: تشكيل مجموعات توعية مجتمعية في مجال الحقوق المدنية و السياسية و تعزيز قدراتهم

▲ **المخرج الأول:** تنظيم قادة محليين و تزويدهم بالمعرفة و الإجاهات للعمل في مجتمعاتهم في مجال التوعية الحقوقية المدنية و السياسية

▲ النتائج المباشرة 55

▲ المتابعات و الإنجازات 55

▲ المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها 57

الهدف الاستراتيجي الرابع:

تطوير قدرات المؤسسة لتحقيق أهدافها.

الهدف المرحلي الأول: توفير بيئة داخلية داعمة تمكن الكادر من تحقيق خطة العمل بكفاءة و فاعلية

▲ المخرج الأول: تطوير الأنظمة و الإجراءات الإدارية و المالية و تنفيذها بشكل منتظم:

▲ النتائج المباشرة 61

▲ المتابعات و الإنجازات 61

▲ المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها 62

▲ المخرج الثاني: تطوير قدرات الكادر

▲ النتائج المباشرة 62

▲ المتابعات و الإنجازات 63

▲ المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها 63

الهدف المرحلي الثاني:

▲ المخرج الأول: تطوير شبكة علاقات المؤسسة محليا و إقليميا و دوليا:

▲ النتائج المباشرة 64

▲ المتابعات و الإنجازات 64

▲ المخرج الثاني: حملات تجنيد أموال محليا و إقليميا و دوليا:

▲ النتائج المباشرة 65

▲ المتابعات و الإنجازات 65

▲ المعوقات و التدابير الواجب اتخاذها 66

▲ الملاحق 68

تقديم

حمل العام ٢٠٠٩ مزيداً من الألم والمعاناة في واقع الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، خاصة بعد الهجمة العدوانية التي شنتها قوات الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة في مطلع العام، وما رافقها من سياسات قمعية في بقية ارجاء الارض المحتلة، وأيضاً في داخل اراضي ال ٤٨. لم ينته الاحتلال، بل على العكس تزايدت الاجراءات والسياسات التي من شأنها ان تكرس مفهوم الفصل العنصري والاستيطان الإحلالي، إذ واصلت قوات الاحتلال بناء الجدار وهجمتها الشرسة ضد كل الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان الذين ناضلوا وتفاعلوا ضد بنائه، لم يتوقف التوسع الاستيطاني، بل وزادت هجمات المستوطنين وتكليفهم بالمواطنين الفلسطينيين دون حساب او عقاب، وتحت حماية قوات الاحتلال احياناً، وبقيت الحواجز والطرق الالتفافية وامتدت وطالت، مئات المنازل هدمت أو صدر بحقها أوامر هدم، وشرذ قاطنوها خاصة في القدس المحتلة، مئات العائلات المقدسية شتتت بسبب سياسة سحب الهويات، كثيرة هي الانتهاكات بحيث لا تعد ولا تحصى وتطال كافة شرائح المجتمع الفلسطيني.

على الرغم من الارتقاع الشديد في عدد الضحايا الابرياء الذين سقطوا هذا العام، وعلى الرغم من استمرار الانتقام الداخلي والذي هو أحد اهم الاسباب لانتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني داخليا، الا ان العام الفائت شهد ايضا تطورات على الصعيد الدولي بعثت قليلاً من الامل، فلأول مرة تتشكل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها الاحتلال اثناء العدوان على غزة وتتجح بالتحقيق في مسرح الجريمة، وتصدر تقريراً على مستوى رفيع من المهنية والموضوعية. قرارات جديده اتخذت من قبل حكومات وشركات بسحب الاستثمارات من الشركات الاسرائيلية المساهمة في مساندة الاحتلال وخاصة بناء الجدار، وهذا يعتبر انجازاً مميّزاً على صعيد مساندة نضال الشعب الفلسطيني لانهاء الاحتلال.

في ظل هذه الاجواء واصلت الضمير عملها خلال العام ٢٠٠٩ بمتابعة قضايا المعتقلين الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي، والمعتقلين السياسيين لدى السلطة الفلسطينية. في هذا التقرير سوف نستعرض عمل البرامج المختلفة ارتباطاً بالاهداف الاستراتيجية والمرحلية التي حددتها المؤسسة في الخطة الاستراتيجية وخطة العمل التفصيلية.

العدد الاجمالي للاسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال انخفض ليصل الى ما يقارب ٧٠٠٠ اسير مع نهاية العام، ولكن هذا لم يكن نتيجة لوقف عمليات الاعتقال من قبل الاحتلال ولكن لان المئات من الاسرى انهوا فترات محكوميتهم خلال العام. ومن ناحية التعذيب والتكيد وسوء المعاملة سواء خلال عملية الاعتقال او في التحقيق او في السجون المركزية فما زالت قوات الاحتلال تمارس سياساتها القمعية بل زادت من التكيد بالاسرى داخل السجون، خاصة خلال وبعد الحرب العدوانية على قطاع غزة من خلال فرض عقوبات وقيود على بعض مناحي الحياة اليومية، وجاءت بعض هذه القيود خاصاً بالاسرى من حماس والجهاد الاسلامي تحديداً. كما وقامت قوات الاحتلال باعتقال العشرات من المدنيين من سكان قطاع غزة خلال العدوان بموجب قانون «المقاتل غير الشرعي» الذي صدر في العام ٢٠٠٢، منهم من كان رهن الاعتقال في وقت الحرب وانتهت مدة محكوميته ولكن استمر احتجازه بموجب هذا القانون.

ولكن ما ميز العام ٢٠٠٩ على صعيد قضية الاسرى الفلسطينيين هو تقرير لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي جولدستون، حيث تضمن تقرير اللجنة فصلا كاملا عن المعتقلين والانتهاكات التي يتعرضون لها داخل سجون الاحتلال، وجاءت توصيات اللجنة بوجوب التزام اسرائيل بالمعايير الدولية واطلاق سراح كافة الاسرى.

بذلت الضمير جهدا مميزا هذا العام في اصال قضية الاسرى الفلسطينيين للمحافل الدولية فكانت المعلومات التي وفرتها المؤسسة من احصائات وظروف اعتقال، اجراءات قانونية وقضايا الاعتقال الاداري والاطفال والنساء والمدافعين عن حقوق الانسان، مصدرا رئيسا لمختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية التي اهتمت بموضوع المعتقلين، كلجنة التحقيق الدولية، قنصليات الدول الاوروبية، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان ومؤسسات مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية.

تشكر المؤسسة طاقم عامليها الذي بذل جهدا رائعا لتحقيق هذه الانجازات وكل من تطوع وساهم خلال العام لنصرة ودعم رسالة الضمير.

كما وتؤكد الضمير انه لم يكن بالامكان تحقيق هذه الانجازات لولا دعم ومساندة كافة المؤسسات الشريكة :

Christian Aid

Unifem

Irish Aid

SoDePAZ

Solidaidad Internacional

Paz Con Dignidad

ICCO

NGO Development Center

كما و تشكر الضمير كافة الأصدقاء اللذين تبرعوا و ساهموا في دعم المؤسسة.

Addameer also thanks all of the friends who donated and contributed
to support the organization.

الهدف الاستراتيجي الأول:

انهاء الانتهاكات الاسرائيلية في التعامل مع
المعتقلين والاسرى وعائلاتهم اثناء الاعتقال او الاسر

ان الانتهاكات بحق الاسرى والمعتقلين وذويهم ستنتهي فعلا حين يتم تحرير كافة الاسرى من سجون الاحتلال الاسرائيلي، للاسف ان اتفاقية اوسلو لم تنه قضية الاسرى والمعتقلين اذ لم توافق اسرائيل على اطلاق سراح كافة الاسرى الفلسطينيين الذين اعتقلوا قبل توقيع الاتفاقيات، وعليه من المتوقع ان اي عملية مفاوضات حالية لن تؤدي الى هذه النتيجة في ظل موازين القوى السياسية الحالية. ولكن النجاح الذي يمكننا رصدده هو ازدياد عدد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على الصعيد المحلي والدولي التي بدأت تطرح قضية الاسرى كقضية جديّة من قضايا الحل النهائي التي يجب ان يفصل فيها، وتطالب باطلاق سراحهم، وفي هذا الجانب لمسنا تطورا خلال العام سنفصله اكثر لاحقا.

الهدف المرحلي الاول:

الحد من العقوبات والتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة للاسرى والمعتقلين وأسرهم.

تسعى الضمير من خلال توفير الدعم القانوني المجاني للاسرى وعائلاتهم لمساندتهم في مواجهة الانتهاكات اليومية التي يتعرضون لها، يعمل طاقم محاميين الضمير ضمن استراتيجية قانونية واضحة تركز على المعايير الدولية للقانون الدولي الانساني وقوانين حقوق الانسان في معاملة الاسرى، سواء خلال التحقيق او المحاكمة او الاعتقال، وعليه يستند المحامون كافة السبل القانونية المحلية لمواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى من تعذيب وسوء معاملة، اجراءات محاكمة غير عادلة واحكام جائرة. ومن الطبيعي الضمير لا تملك الموارد والقدرات لتقوم بتمثيل كافة الاسرى الفلسطينيين، ولهذا تقوم بالتشبيك مع المؤسسات الاخرى العاملة في هذا المجال كالحركة العالمية للدفاع عن الاطفال ونادي الاسير لطرح ضرورة استخدام كافة الوسائل القانونية لمواجهة سياسة القضاء العسكري، وحيانا تشارك الضمير بعض مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية والاسرائيلية برفع التماسات جماعية للمحكمة العليا الاسرائيلية في قضايا محددة تمس حقوق الاسرى.

تسعى الضمير الى رفع وعي الاسرى وعائلاتهم والجمهور الفلسطيني عامة حول قضايا الاعتقال من خلال لقاءات جماهيرية ومحاضرات يقدمها طاقم المؤسسة، وان توجه العديد من المؤسسات المحلية العاملة مع قطاعات مختلفة من اطفال ونساء وشباب لطلب عقد مثل هذه اللقاءات كاللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، جمعية الشبان المسيحية، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، يدل على ضرورتها ومدى اهميتها. كما وتوفر المؤسسة الارشاد الحقوقي والقانوني لعائلات الاسرى، وفي كل عام نشهد ازديادا على طلب هذه الخدمات. ان معرفة الاسرى وعائلاتهم لحقوقهم المختلفة تساهم في دعم مطالباتهم لاحترام هذه الحقوق، ووعيهم لتوفر السبل القانونية للمواجهة، يزيد من فرص التصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها في مراحل الاعتقال المختلفة.

كما وتؤمن الضمير ان رفع كفاءة المحامين العاملين امام المحاكم العسكرية الاسرائيلية هو احد اهم السبل لمواجهة الانتهاكات بحق الاسرى وذويهم، وعليه تقوم المؤسسة بتوفير تدريب متخصص حول الجهاز القضائي العسكري، الاوامر العسكرية والاجراءات القانونية المتبعة في المحاكم العسكرية، القانونيين الجنائي المدني الاسرائيلي، وكيفية استخدامه في الجهاز العسكري والفروقات بين النظامين، كذلك توفر تدريبا متخصصا في القانون الدولي الانساني وقوانين حقوق الانسان ذات العلاقة بقضايا المعتقلين وسبل مواجهة الانتهاكات من خلال الاجراءات الخاصة المتوفرة في اجهزة الامم المتحدة.

يمكننا القول اننا نجحنا في تنفيذ هذا الهدف الى حد معين وسنورد التفاصيل من خلال تحليل اعمق لنتائج المخرجات المختلفة ادناه.

المخرج الاول:

توفير الخدمات القانونية والحقوقية المتخصصة المهنية في الوقت المناسب بما يراعي القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

النتائج المباشرة:

١. القضايا القانونية التي نترافع بها نتائجها ايجابية على المعتقلين.
٢. المعتقلون وأسرهم راضين عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

المتابعات والانجازات:

الحالات والقضايا القانونية:

تلقت الضمير خلال العام الفائت ٢٠٠ حالة جديدة طلبت الخدمة القانونية من المؤسسة، علما اننا كنا قد التزمنا بسقف اعلى للحالات الجديدة هو ٢٥٠ حالة، ولكن كما في العام المنصرم ان الاستقرار في عمل بعض المؤسسات الاخرى التي توفر الدعم القانوني للاسرى ساهم في تخفيف العبء على الضمير. توزعت هذه الحالات على كافة مناطق الارض المحتلة، بما فيها القدس وقطاع غزة. ٢٢٩ حالة هي لمعتقلين بالغين و٦١ حالة لاشبال، و٢٧ حالة هي لمعتقلات نساء.

تابعت المؤسسة خلال العام الفائت ٣٩٤ قضية قانونية للحالات الجديدة التي تم استلامها خلال العام، بالاضافة الى متابعة ٩٢ قضية قانونية لحالات تم استلامها في العام ٢٠٠٨، اي ما مجموعه ٤٨٦ قضية قانونية جديدة فتحت خلال العام ٢٠٠٩ (٥٥١ قضية في العام ٢٠٠٨)، هذا واستمر العمل على ١٧٢ قضية قانونية رحلت من العام ٢٠٠٨.

ترافع محامو المؤسسة في ١١٧٢ جلسة محكمة، توزعت بين تمديد توقيف واجراءات محاكمة، مراجعة اوامر اعتقال اداري واستئنافات، استئنافات على تمديد التوقيف وعلى الاحكام، والتماسات للمحكمة العليا الاسرائيلية. في العام ٢٠٠٨ نفذوا ١٤٢٧ جلسة، هذا يعني ان العبء يخف تدريجيا ويتيح

للمحامين المساهمة في أنشطة أخرى ضمن أهداف المؤسسة.

٢٢ معتقلا اطلق سراحهم نتيجة للمرافعة القانونية التي قدمت لهم من محامي المؤسسة (٢٨ معتقل في العام ٢٠٠٩)، ٥٨ قضية تحقيق وتوقيف انجز فيها المحامون نتائج جيدة حيث تم تمديد فترات الاعتقال لمدد اقل مما طلبت النيابة العسكرية (٦١ في العام ٢٠٠٨).

تابعت خلال العام ٧٩ قضية اعتقال اداري (١١٨ قضية في العام ٢٠٠٨)، ١٢ منهم حصلت على تقصير جوهري لاوامر الاعتقال نتيجة تدخلها (٦ في العام ٢٠٠٨)، ١٢ قضية ثبت فيها امر الاعتقال ولكن القضاة اشترطوا عدم تجديد اوامر الاعتقال (٦ في العام ٢٠٠٨)، ١٢ قضية تم تقصير اوامر الاعتقال ولكن دون شروط (١٥ في العام ٢٠٠٨). تابعت المؤسسة ٣ ملفات لمعتقلين من قطاع غزة تم احتجازهم بموجب قانون « المقاتل غير الشرعي» ٢ منهم تم الافراج عنهم من المحكمة واما المعتقل الثالث فتمت المصادقة على الامر.

قدمنا للمحكمة العليا الاسرائيلية ٩ التماسات في قضايا اعتقال اداري، منع لقاء محامي واعتقال بموجب قانون « المقاتل غير الشرعي»، (١٠ في العام ٢٠٠٨)، جاءت نتائج اثنتين فقط لصالح المعتقلين والبقية تم رفضها.

٧٥ قضية اجراءات محاكمة انتهت خلال العام (٨٦ في العام ٢٠٠٨)، في ٤٩ قضية جاءت النتائج لصالح المعتقلين الذين ترافعنا عنهم، اي نسبة النجاح ٣٢، ٦٥٪. والجدول التالي يوضح الاجراءات المتخذة ونتائجها:

النتائج	الاجراءات المتخذة	العدد
في قضية واحدة تمت تبرئة المعتقل في قضية واحدة تراجمت النيابة عن لائحة الاتهام في قضية واحدة تم الاكتفاء بمدة الاعتقال يوم الحكم في ٦ قضايا حصل المعتقلون على احكام اقل مما طلبت النيابة	استنفدت كافة الاجراءات القانونية	١٥
في ٨ قضايا تم الاكتفاء بمدة الاعتقال يوم صدور الحكم في ٣١ قضية تم الاتفاق على احكام لصالح المعتقلين	انتهت من خلال صفقات بعد البدء باجراءات المحاكمة	٣٩

اما فيما يتعلق بالاستئنافات التي قدمت للمحكمة العسكرية للاستئنافات، قدمنا ما مجمله ٨٨ استئنافا كانت نتائج ١٢ منها جيدة حيث قبلت الاستئنافات وصدرت قرارات لصالح المعتقلين اي بنسبة نجاح ٦، ١٣٪. ولكن بالمقارنة مع عدد الاستئنافات التي تقدمت بها النيابة في ملفات تقوم بمتابعتها ونسبة نجاح هذه الاستئنافات، نرى انها اعلى بكثير، وهذا ينسجم مع السياسة العامة في المحاكم العسكرية تجاه استئنافات النيابة عامة حيث تكون فيها نسبة النجاح عالية جدا، وهذا مؤشر على الانحياز في المحاكم العسكرية لصالح النيابة. تقدمت النيابة ب ١٠ استئنافات قبل منها ٧ استئنافات اي بنسبة نجاح ٧٠٪. تجدر الاشارة ان كافة الاستئنافات التي تقدمت بها النيابة على مستوى الاحكام وعلى قضايا اعتقال اداري تم قبولها.

الشكاوى:

قدمنا خلال العام الفائت ٤٨ شكوى من أصل ٥٠ حُددت في الخطة السنوية (٣٥ قدمت في العام ٢٠٠٨) وتركزت حول التعذيب وسوء المعاملة اثناء الاعتقال او التحقيق، وشكاوى حول منع الاهل من الزيارات، وشكاوى عامة تتعلق بعمل المحامين.

٢٤ شكوى تعلقت بزيارات الاهل، ١٢ منهم حصلوا على تصاريح و٣ حالات يجب استكمال الاوراق الرسمية للحصول على تصاريح (قدمنا ١٧ شكوى في العام ٢٠٠٨ حصل منهم ١٤ على تصاريح في ذات العام)، حالتان استمرت متابعتهم من العام ٢٠٠٨ حصلوا على تصاريح خلال ٢٠٠٩.

١٧ شكوى حول تعذيب وسوء معاملة (٤ شكاوى خلال العام ٢٠٠٨)، ١٣ منهم تلقينا ردودا انه تم تحويل الشكاوى للنياحة العامة للتحقيق، بخصوص ٤ حالات سيتم تحويل الملف للمدعي العام لفحص امكانية تقديم لوائح اتهام ضد الشرطة الذين قاموا بارتكاب الانتهاكات، وفي ٤ حالات سيتم اغلاق ملفات التحقيق لاسباب مختلفة منها عدم مثول المعتقلين للتحقيق تحسبا من امكانية اعتقالهم مرة اخرى، عدم توفر الادلة الكافية للادانة، او عدم اعتبار تصرفات الشرطة مخالفة.. وفي قضية اخرى من العام ٢٠٠٨ تلقينا ردا ان الشكاوى ستغلق بحجة ان المعتقل لم يتعرض للضرب في السجن.

٧ شكاوى عامة تتعلق بالاجراءات المتبعة اثناء زيارات المحامين، ٢ منها كانت نتائجها ايجابية بقبول ادعاءات المحامي ومحاولة تخفيف فترات الانتظار في الزيارات، وبقية الشكاوى لم نتلق ردا حولها.

ضمن مشروع حماية الاسيرات الفلسطينيات قمنا بتقديم ٢١ شكوى تتعلق بظروف الاعتقال وسوء المعاملة التي يتعرض لها الاسيرات، و٣٦ شكوى حول نقل من سجن لآخر وادخال احتياجات خاصة للاسيرات.

زيارات ومتابعات اخرى:

قمنا بزيارة ١٤٦ معتقلاً من الذين تابعنا قضاياهم، وفي بعض الحالات تعذرت الزيارات بسبب الاجراءات التي تتخذها ادارة مصلحة السجون او لوجود اوامر منع زيارة من قبل جهاز المخابرات.

تابعنا ١٥ قضية مرضية و٨ قضايا عزل، قمنا بزيارة كافة هؤلاء المعتقلين والاطلاع على ظروف احتجازهم، وفي القضايا المرضية قمنا بطلب الحصول على الملفات الطبية من مصلحة السجون، وتم تحويل الملفات التي استلمناها لمؤسسة اطباء لحقوق الانسان من اجل تقييم العلاج الطبي الذي يتلقاه الاسرى على يد اطباء مختصين من طرفهم، حتى يتسنى لنا اتخاذ القرار للتدخل القانوني في حالات الاهمال الطبي.

هناك ٢٦ قضية اجراءات محاكمة قام الاهل بطلب تحويلها لمحامين خاصين، غالبية هذه القضايا من منطقة الشمال في المحكمة العسكرية في سالم، في جزء من هذه القضايا كان سبب التحويل عدم رضا المعتقلين عن اداء محامي الضمير، وجزء منها بسبب عدم قناعة المعتقلين باستراتيجية الدفاع التي تبناها المحامون وفضلوا عقد صفقات في حالات كنا على قناعة انه يجب استفاد كافة الاجراءات القانونية فيها.

رضى الجمهور:

قامت المؤسسة بقياس رضا المستفيدين من خلال استمارات اعدت لهذا الغرض، تم جمع ٨١ استمارة وتم اعتماد ٧٥ منها كاستمارات صحيحة، ٣٩ شخص منهم تعرفوا على الضمير من خلال اصدقاء، ١٧ من خلال معتقلين اخرين، ٤ من خلال مؤسسات اخرى، ٥ من خلال لجان واندية، ٨ تعاملوا مع الضمير سابقا و٢ من جهات اخرى.

٧٥,٧٪ منهم عبروا عن رضاهم من تعامل طاقم العاملين معهم.

٦٨,٦٪ منهم عبروا عن رضاهم عن المحامين.

٧٠٪ عبروا عن الرضى عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

هناك من المعوقات ما هو داخلي وتحت سيطرة المؤسسة، ولكن هناك امور خارج السيطرة تتعلق بالاجراءات والسياسات التي تفرضها قوات الاحتلال، منها الاجراءات امام المحاكم وخاصة ساعات العمل التي قد تضطر المحامي لقضاء يوم كامل لمتابعة جلسة واحدة، خاصة اذا كان المحامي مصرا على سماع شهود في الملف، احضار المعتقلين لتمديد التوقيف، خاصة في الايام الاولى للاعتقال دون اعلام الاهل او المحامي، ولكن من اهم المعيقات هو عدم التزام الجهاز القضائي العسكري بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة والقواعد القانونية التي فرضتها اتفاقية جنيف الرابعة على سلطة الاحتلال فيما يتعلق بإنشاء محاكم عسكرية واصدار تشريعات في الاقليم المحتل. وفي هذا الجانب التوجه للقضاء المدني المحلي كالمحكمة العليا الاسرائيلية غير مجدي، لان هذه المحكمة قد اقرت في العشرات من القضايا سابقا، ومنذ سنوات الاحتلال الاولى الصلاحيات التي خولها لنفسه القائد العسكري للمنطقة، وهي لم تتدخل ابدا في جوهر الاوامر العسكرية التي اصدرها القائد العسكري، فمثلا المحكمة لم تلغ الامر العسكري رقم ١٥٠٠ الذي اصدره القائد العسكري في اذار ٢٠٠٢ وقت اجتياح المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، والذي اطل فترة الاحتجاز بحق كل شخص فلسطيني قبل عرضه على سلطة قضائية من ٨ ايام لمدة ١٨ يوما، المحكمة صادقت على الدواعي الامنية التي استند اليها القائد العسكري بتعديل الامر واكتفت فقط بالطلب اليه ان يعيد الامر لما كان عليه خلال ٦ شهور. ومن هنا فان العمل الذي تركز عليه الضمير في هذا الجانب لمواجهة هذه السياسات هو الرصد والتوثيق وفضح هذه الممارسات على الصعيد الدولي، وتشكيل ضغط لمسائلة اسرائيل ومحاسبتها على انتهاكها للقانون الدولي.

اما على صعيد المعوقات الداخلية فكان ابرزها عدم القدرة على زيارة كافة الحالات الجديدة التي استلمتها المؤسسة خلال العام، وعدم تقديم شكاوى في العديد من القضايا التي برزت، خاصة في النصف الثاني من العام (على الرغم من اننا قدمنا ٤٨ شكوى ولكن كان هناك فرصة لتقديم عدد اكبر)، وهذا يعود لانشغال المحامين بمتابعة القضايا القانونية امام المحاكم، وسيتم اتخاذ خطوات عملية من ناحية توزيع الجهد بين المحامين ومحاولة توظيف محامي متفرغ اخر للقيام بتنفيذ زيارات ومتابعة الشكاوى خلال العام القادم.

اخفاق اخر كان على صعيد تحويل الملفات لمحامين خاصين او مؤسسات اخرى، اما لعدم الرضى عن دور المحامين او عدم الاتفاق مع سياسة المرافعة القانونية التي نتخذها. في هذا الجانب لن تغير المؤسسة من سياستها بضرورة مواجهة الجهاز القضائي العسكري، وستبذل المؤسسة جهدا اكبر في رفع وعي المعتقلين والاهل بضرورة اعتمادنا هذه الاستراتيجية.

المخرج الثاني:

توفير خدمات الارشاد والتوعية الحقوقية والقانونية.

النتائج المباشرة:

١. المعتقلون واهاليهم والجمهور اكثر وعيا لحقوقهم.
٢. ارتفاع في الطلب على المواد التوعوية.

المتابعات والانجازات:

قدمت الوحدة القانونية الارشاد الحقوقي ل ١٤٠ حالة من اصل ١٧٠ حالة حددت في الخطة السنوية. هذه الحالات لا نقدم لها الخدمات القانونية، بل فقط ارشاد وتوعية حول الحقوق المتعلقة باجراءات الاعتقال والزيارات واجراءات اخرى مرتبطة بالتحقيق والمحاكمة والاحتجاز في السجون (ارشدنا ١٧٥ حالة في العام ٢٠٠٨).

قام المحامون بارشاد ٨ حالات (من اصل ٢٠ بحسب الخطة السنوية) حول الاجراءات القانونية المتبعة في المحاكم وطبيعة التهم الموجهة لابنائهم في لوائح الاتهام ومستوى العقوبات المتوقع (١١ حالة في العام ٢٠٠٨).

قامت المؤسسة بعقد ٧ لقاءات جماهيرية (٦ لقاءات في العام ٢٠٠٨)، تم التنسيق لها مع لجان الاسرى في القرى المختلفة و المجالس القروية او مؤسسات

محلية مثل جمعية الشبان المسيحية و اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وتوزعت هذه اللقاءات في كافة مناطق الضفة الغربية.

كما ونفذت المؤسسة ٤ لقاءات جماهيرية بالتعاون مع الحملة الشعبية لمقاومة الجدار في القرى المحاذية للجدار، والتي تعرض مواطنوها للاعتقال على خلفية مشاركتهم في المظاهرات الاسبوعية ضد الجدار، نفذت هذه اللقاءات في كل من قرية بدرس، المعصرة، حوسان وجيوس.

يذكر ان المؤسسة قد خططت لتنفيذ ١٠ لقاءات جماهيرية خلال العام وقد نفذت فعليا ١١ لقاء، والتشبيك مع المؤسسات المحلية ذات العلاقة أظهر ان هناك اهتماماً وحاجة لمثل هذه اللقاءات خاصة في المناطق التي تتعرض لحملات اعتقال مستهدفة، وعليه سيتم العمل على تكثيف مثل هذه اللقاءات في العام المقبل.

يقوم محامو المؤسسة باستعراض مراحل الاعتقال والاجراءات القانونية التي تتخذ في كافة المراحل من قوات الاحتلال، مع التركيز على اهم الحقوق



التي يكفلها القانون الدولي للمعتقلين في مثل هذه الحالات، وما هو متوافر في الاوامر العسكرية والقوانين المدنية الاسرائيلية. ونقوم بتوزيع دليل اعرف حقوقك الخاص باجراءات التوقيف والتحقيق ودليل اعرف حقوقك الخاص بالاعتقال الاداري في هذه اللقاءات.

كتجربة اولى لتقييم هذه الانشطة قامت المؤسسة باعداد استمارة تقييم وزعت على جمهور المشاركين في ٣ قرى، وتم جمع ٤١ استمارة من المشاركين، تركز التقييم على ٣ محاور :

نسبة الاستفادة من المحاضرة ، ٧٢٪ اجابوا انهم استفادوا من المحاضرات وانها زودتهم بمعلومات جديدة وقيمة.

تقييم مضمون المحاضرات وتنوعها، ٧٦٪ اجابوا ان المواضيع التي طرحت قيمة وغطت مواضيع عديدة.

نسبة الرضى عن اسلوب المحاضر، ٦٤٪ اجابوا ان المحاضر جيد وشرح المواضيع بطريقة مفهومة وسهلة.

جاء في استمارات التقييم بابا للاقتراحات من قبل الجمهور لتطوير هذه اللقاءات، ومن اهم التوصيات التي ذكرت ان تتم الدعوة لهذه اللقاءات قبل فترة زمنية مناسبة، ان تراعي اوقات العمل لدى الجمهور، ان تكون مدة اللقاء اكثر من ساعة ونصف حتى يتسع الوقت لنقاش اطول، ان تكون هناك سلسلة من المحاضرات بحيث يناقش كل موضوع على حدة، وان يكون تركيز على مرحلة التوقيف والتحقيق، ومشاركة اسير/ة محرر/ة لعكس التجربة على ارض الواقع.

ضمن هذا المخرج كان متوقعا ان نقوم بتسجيل وبث ٤ حلقات اذاعية موجهة للاسرى والاسيرات داخل السجون تتناول اهم الحقوق، وترشد الاسرى والاسيرات حول الاليات القانونية المتاحة امامهم لمواجهة الانتهاكات التي يتعرضون لها داخل السجون، ما تم تنفيذه هو تحديد مضمون الحلقات واختيار المواد القانونية المناسبة لاستخدامها والاشخاص الذين سيشاركون في كل حلقة، وتم تأجيل التسجيل الفعلي والبث للسنة القادمة بسبب ضيق الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد التي حددت في الخطة السنوية.

كان المطلوب اعداد دليل خاص بالاسرى والاسيرات يستعرض اهم الحقوق التي تكفلها لهم قوانين مصلحة السجون الاسرائيلية والاجراءات القانونية المتاحة لحماية هذه الحقوق، وتمت ترجمة قوانين مصلحة السجون ذات العلاقة من اللغة العبرية للعربية واعدت هيكلية واضحة للدليل، ولكن لم ينته العمل لتجهيز الدليل خلال العام وسيتم اصداره في بداية العام القادم.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

بخصوص اللقاءات الجماهيرية كان ملاحظا في بعض الاماكن عدم حضور عدد كبير من الجمهور على الرغم من حملات الاعتقال في هذه القرى، وبعد التقييم تبين ان احد الاسباب الجوهرية لهذا القصور هو آلية التسيق والدعوة لهذه اللقاءات، وسيتم العمل على تجاوز هذا الاخفاق في العام القادم. كما وسيتم تبني الاقتراحات التي جاءت من قبل الجمهور عبر استمارات التقييم التي ذكرت أنفا بما يتماشى وقدرات المؤسسة.

التأخير في تنفيذ الحلقات الاذاعية ونتاج الدليل الخاص بالاسرى والاسيرات مرتبط بعدة عوامل، اهمها عبء العمل الملقى على عاتق الكادر المهني القادر على انتاج هذه المخرجات. وعليه، تم توظيف باحث قانوني لهذه المهمة، ولكن المحاولة الاولى فشلت وتم توظيف باحث اخر في الربع الاخير من العام، كما وتمت عملية اعادة توزيع للمهام بين الكادر بناء على التقييم السنوي الذي جرى في نهاية العام.

المخرج الثالث:

المحامون الذين يقومون بالتمثيل القانوني للاسرى والمعتقلين لديهم المعرفة والخبرات والتوجهات والممارسات المهنية العالية.

النتائج المباشرة:

١. المحامون الذين تدربوا اكتسبوا المهارات اللازمة للمرافعة عن المعتقلين بمهنية عالية.
٢. المحامون الذين تدربوا يطبقون الاجراءات القانونية على الحالات التي يترافعون فيها.

المتابعات والانجازات:

طورت المؤسسة برنامج تدريب للمحامين العاملين في المحاكم العسكرية وطلاب الحقوق المعنين بالعمل في هذا المجال، يضمن توفير المعرفة والخبرة في مجال الاجراءات الجنائية المتبعة امام القضاء العسكري بناء على الاوامر العسكرية الاسرائيلية والقانون الجنائي الاسرائيلي، وكذلك معايير المحاكمات العادلة بموجب القانون الدولي.

وزع البرنامج على ٢ مستويات، الاول يتناول نشأة المحاكم العسكرية واصدار الاوامر العسكرية، اجراءات التوقيف والتحقيق. المستوى الثاني يتناول، وبعمق، الاجراءات الجنائية المتبعة في المحاكمات كالبينات المستخدمة ونقاش الشهود، فيما المستوى الثالث يستعرض الوضع القانوني للاسرى الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، وما هو متاح للدفاع عنهم بموجب هذه المعايير.

هناك برنامج تدريبي من ٣٠ ساعة تدريبية لكل من المستويين الاول والثاني، ومواد تدريبية تشمل الاوامر العسكرية وقرارات محاكم شكلت سوابق قانونية، وبرنامج تدريبي من ٢٠ ساعة تدريبية للمستوى الثالث، ومواد قانونية.

قامت وحدة التوعية والتدريب باستقطاب محامين عاملين في المحاكم العسكرية من خلال استمارة انتساب للتدرب على المستوى الاول اعدت لهذا الغرض، وتسجل لهذه الدورة ١٨ محامياً، وفعلاً افتتحت الدورة في اذار وعقدنا ٢ جلسات تدريبية وبواقع ٢ ساعات لكل لقاء. لم نستكمل التدريب بسبب عدم التزام المحامين بالحضور، وتم الاتفاق ان نؤجل تنفيذ هذا المستوى للربع الاخير من العام، وفعلاً تم الاتصال مع نقابة المحامين الفلسطينيين وطرح

برنامج التدريب عليهم بهدف الحصول على مساعدتهم باختيار محامين متدربين معنيين بالعمل في المحاكم العسكرية الاسرائيلية. في نهاية المطاف لم ينفذ التدريب خلال العام بسبب سوء التخطيط للوقت من طرف المؤسسة وتراجع النقابة عن المساعدة باختيار المتدربين. ضمن التقييم لهذا البرنامج تم الاتفاق ان تقوم بالتواصل مع كليات القانون في الجامعات الفلسطينية لطرح موضوع المحاكم العسكرية والاجراءات القانونية المعمول بها امام هذه المحاكم على طلاب القانون مع بداية العام المقبل.

افتتحت الدورة الثانية وكان قد تسجل ١٨ محامياً أيضاً لهذا المستوى ولكن التزم ١٦ منهم، عقدت ١٠ لقاءات تدريبية بواقع ٣ ساعات لكل لقاء وكان معدل الحضور من المحامين ١٢ محام لكل لقاء. خلال هذا التدريب، وبالإضافة لتوفير المواد القانونية اللازمة، تم توفير تمارين عملية للمحامين المتدربين تشمل عقد محكمة صورية يقوم بها المحامون بأداء دور الادعاء، الدفاع، المتهم والقضاة.

قيم المشاركون التدريب من خلال استمارات شملت تقييماً للمواد التدريبية ومضمونها، ظروف التدريب وتقييم المدربين، وجاء التقييم كالتالي: حول المادة التدريبية اجاب معظم بانها كانت جيدة مرتبطة بالعمل امام المحاكم وساهمت في زيادة معرفتهم، حول المدربين اجاب معظم ان المدربين متمكنين من المادة، وحول بيئة التدريب كان التقييم جيداً.



عقدت الدورة الثالثة على مدار يومين ونصف وشارك بها ١٦ محامياً، وقامت المؤسسة بدعوة كل من مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الارض المحتلة، ومؤسسة الحق للمشاركة في تقديم هذا التدريب واستعراض الوضع القانوني للاسرى الفلسطينيين في القانون الدولي، وما هي الاجراءات الخاصة التي يمكن استخدامها ضمن اجهزة الامم المتحدة المختلفة لتوفير الحماية لهؤلاء الاسرى.

قيم المشاركون هذا التدريب ايضا من خلال استمارات شملت تقييماً حول المواد التدريبية والمدربين وظروف التدريب، وجاءت النتائج ان معظم المتدربين قيموا مواد التدريب بالقيمة والمدربين بالجيد ومكان التدريب بالمناسب.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

ان عملية التقييم لبرنامج تدريب المحامين خلال العام عكست ضرورة اجراء بعض التعديلات على هيكلية البرنامج من ناحية توزيع ساعات التدريب. نجاح المستوى الثالث والالتزام العالي للمحامين أكد ان التدريب المكثف في عدد ايام اقل وانجح وعليه، سنسعى في العام القادم لجدولة ساعات التدريب للمستوى الثاني في اقل من ١٠ لقاءات.

تحدثنا سابقا حول الاشكالية التي واجهت المستوى الاول والحل المطروح هو اعادة صياغة مضمون البرنامج وطرحه على كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية.

الهدف المرحلي الثاني:

الحد من الانتهاكات في السياسات والممارسات اثناء الاسر او الاعتقال او المحاكمة والتي لا تتماشى مع القانون الانساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان.

تعتقد الضمير ان الوسائل القانونية وحدها لا تكفي في مواجهة الانتهاكات الاسرائيلية بحق الاسرى وعائلاتهم، وانما هذا الجهد يجب ان يرافقه عمل جاد على صعيد فضح الممارسات الاسرائيلية ونشرها، ورفع الوعي محليا ودوليا حول قضية الاسرى بكل ما تحويه من تفاصيل حول التعذيب وسوء المعاملة التي يواجهها الاسرى وعائلاتهم خلال عمليات الاعتقال، ولاحقا اثناء الاحتجاز للتحقيق والمحاكمة، وظروف حياتهم داخل السجون الاسرائيلية.

حتى نستطيع تشكيل ضغط حقيقي على السلطات الاسرائيلية لوضع حد لهذه الممارسات بحق الاسرى الفلسطينيين لابد من توثيق منهجي وعلمي لتجربة الاعتقال، وتوفير معلومات دقيقة وذات مصداقية تصلح ان تكون الاساس لاعداد تقارير ودراسات تناول الجوانب المختلفة للانتهاكات، وتبحث المجتمع المحلي والدولي للتدخل.

نجحت الضمير خلال العام الفائت في توثيق كم كبير من المعلومات حول ظروف المعتقلين في المراكز والسجون المختلفة وفي المحاكم العسكرية، وانتجت العديد من القصص والاوراق البحثية التي نشرت ووزعت على الجهات المعنية بهدف رفع الوعي وحث الجهات المختلفة بضرورة التحرك. كما وقامت المؤسسة باطلاق حملة خاصة حول الاعتقال الاداري، واطلقت العديد من النداءات العاجلة خلال العام تتعلق ببعض القضايا لبعض المعتقلين. زودت الضمير العديد من الجهات الرسمية المختصة في الامم المتحدة بتقارير ومعلومات حول قضايا التعذيب والاعتقال التعسفي والانتهاكات الاخرى التي يتعرض لها المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ووفرت هذه المعلومات للعديد من الجهات الدبلوماسية الرسمية الاوروبية ومؤسسات حقوق انسان دولية.

تعمد الضمير ان هذا العام شهد تطورا ايجابيا على صعيد طرح قضية الاسرى الفلسطينيين من جهات رسمية دولية مثل اتحاد البرلمانين الدوليين، البرلمان الاوروبي ولجنة التحقيق الدولية « لجنة جولدستون»، ما يعني ان هناك تقدما على صعيد الاعتراف باهمية انهاء ملف الاسرى الفلسطينيين لتحقيق سلام عادل، ولعبت الضمير دورا بارزا في توفير المعلومات من اجل خلق هذه الفرص.

المخرج الاول:

الرصد والتوثيق والنشر / الدراسات للانتهاكات التي تواجه الاسرى والمعتقلين اثناء وبعد الاسر أو الاعتقال.

النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في عدد الزيارات للسجون ومراكز التوقيف، وتطور مستوى التوثيق.
٢. ارتفاع في الطلب على المعلومات وفي توزيع المعلومات للمؤسسات والافراد.
٣. ارتفاع في رضى المؤسسات والافراد عن جودة المعلومات وازدياد ثقتهم بها.

المتابعات والانجازات:

نفذت المؤسسة ١٤٣ زيارة خلال العام لمراكز التوقيف والتحقيق والسجون (١١١ في العام ٢٠٠٨)، ونجحنا بزيارة ٣٦٣ معتقلاً من اصل ٤٧٤ طلبوا للزيارة. جدول (١) يبين عدد الزيارات لكل مركز، جدول (٢) يبين عدد الزيارات حسب الهدف من الزيارة، جدول (٣) عدد من تمت زيارتهم مقابل من طلبوا للزيارة، والجدول (٤) مقارنة للزيارات التي نفذت في العام ٢٠٠٩ و٢٠٠٨ و٢٠٠٧.

تهدف زيارات مراكز التوقيف والتحقيق إلى رصد اساليب التعذيب والانتهاكات المرافقة لعملية الاعتقال، وظروف الاحتجاز في هذه المراكز. تم رصد ٢٤ اسلوب مختلف من التعذيب وسوء المعاملة. وتهدف زيارات السجون إلى مراقبة الاوضاع الصحية والظروف العامة للغرف والاقسام، وتوثيق الانتهاكات التي

يتعرض لها الاسرى داخل السجون مثل العزل والحرمان من العلاج الطبي المناسب، الحرمان من الحق بالتعليم، فرض العقوبات والقمع وغيرها العديد من الانتهاكات الاخرى التي يتعرض لها الاسرى بشكل منهجي ومنظم. كما ويتم ايضا رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها اهالي المعتقلين، اما اثناء عمليات الاعتقال، او في المحاكم العسكرية، او اثناء زيارات السجون، وتم توثيق ٢٠ اسلوب انتهاك تتعرض لها اسر المعتقلين.

وثقت المؤسسة خلال العام الفائت ٦٥ تصريحاً مشفوعاً بالقسم من معتقلين (٤١ في العام ٢٠٠٨) و٢١ تصريحاً من معتقلين افرج عنهم او من عائلات. مؤسسة الضمير تعتمد على مصادر متعددة للمعلومات المتعلقة بالاسرى والمعتقلين، كالمعلومات المتوفرة لدى المؤسسات الاخرى العاملة في هذا المجال اذ تقوم بزيارات ميدانية لهذه المؤسسات ونرصد ما لديها من معلومات، ونتابع ما تقوم بنشره على مواقعها الالكترونية، ونراقب ما ينشر في وسائل الاعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية ونوثق المعلومات بعد التحقق من مصداقيتها، وبعد ذلك، تقوم وحدة التوثيق والدراسات بحفظ جميع المعلومات وتحليلها على قاعدة بيانات طورت لهذا الغرض.

من اهم نتائج عملية الرصد هو بناء احصائيات وقوائم تعكس حقائق مهمة حول بعض القضايا المميزة في تجربة الاعتقال، مثل قائمة الاسرى المعزولين، قائمة المعتقلين الاداريين، قائمة الاسيرات الفلسطينيات، قائمة «المقاتلين غير الشرعيين»، قائمة المعتقلين الذين امضوا اكثر من ٢٠ عاماً، قائمة الاسرى المعتقلين قبل اتفاقية اوسلو، قائمة اعضاء البرلمان الفلسطيني المعتقلين، قائمة معتقلي منطقة ال ٤٨ وقائمة الاشبال المعتقلين ادارياً.

استخدمت المعلومات التي رصدت ووثقت في اعداد تقارير دورية حول ظروف السجون ومراكز التوقيف والتحقيق والانتهاكات التي تمارس بها (٧ تقارير)،

وسوف يتم اصدار تقرير سنوي شامل يعكس كافة ما رصد خلال العام حول ظروف الحركة الاسيرة داخل سجون الاحتلال، وما تعرضت له من سياسات وممارسات قمعية، هذا التقرير تقوم المؤسسة باصداره في ذكرى يوم الاسير الفلسطيني الواقع في السابع عشر من نيسان من كل عام.



تم اعداد حالات دراسية خاصة بحملة الاعتقال الاداري، وثقت المؤسسة ٢٠ حالة لمعتقلين اداريين، وعكستها بصورة قصص يتم طباعتها وتوزيعها، وكذلك نشرها من خلال الصفحة الالكترونية، ونقوم بتحديث المعلومات المستجدة حول هذه القضايا كلما اقتضى الامر، شملت هذه القصص ٥ معتقلات اداريات، ٣ أطفال دون سن ١٨ عام رهن الاعتقال الاداري، ٤ من اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني رهن الاعتقال الاداري، وأقدم المعتقلين الاداريين.

المعلومات التي رصدت من وحدة التوثيق والدراسات خلال العام كانت الاساس للشهادة السنوية التي تقدمها المؤسسة أمام لجنة الامم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وكذلك الشهادة التي قدمتها المؤسسة أمام لجنة التحقيق الدولية بالجرائم التي ارتكبت خلال الحرب على غزة، وتم تزويد اللجنة بأسماء اشخاص اعتقلوا خلال الحرب واستخدموا كدروع بشرية، وقامت لجنة التحقيق باستجوابهم خلال زيارتها لقطاع غزة.

منذ عامين تنفذ المؤسسة بالشراكة مع صندوق المرأة الانمائي في الامم المتحدة ومركز الارشاد الفلسطيني مشروعاً خاصاً بحماية الاسيرات السياسيات الفلسطينيات، قامت المؤسسة بتنفيذ ١٣٧ زيارة لسجني الدامون وهشارون حيث تحتجز الاسيرات الفلسطينيات، من خلال هذه الزيارات قمنا برصد ظروف الاحتجاز للاسيرات والانتهاكات



التي يتعرضن لها، ووفرت هذه المعلومات لكافة الجهات المهتمة بقضية الاسيرات الفلسطينيات، خاصة المجموعات التي تقوم بمراسلة هؤلاء الاسيرات. تم رصد الوضع الصحي لكل اسيرة خلال المشروع بهدف التدخل الخارجي من قبل اطباء مختصين في حالات الضرورة، وعقدت ورشة عمل مع الاسيرات اللواتي تحررن في الربع الاخير من العام بهدف الاطلاع منهن على الظروف والاحتياجات داخل السجون، وسماع رأيهن وملاحظتهن على أداء المؤسسة في المشروع.

وفرت وحدة الدراسات والتوثيق خلال العام الارشاد والمعلومات للعديد من الباحثين المحليين من طلاب جامعات وصحافة ومهتمين بقضايا الاسرى

والاسيرات، وقامت الوحدة بارشاد مجموعتين من المحامين المتدربين من خلال مؤسسات محلية كمرکز رواد، والعيادة القانونية في جامعة القدس، حول معايير التوثيق وآليات الحصول على التصاريح المشفوعة بالقسم.

تابعت وحدة التوثيق والدراسات مع وزارة الثقافة الفلسطينية ومؤسسات معنية اخرى حملة اطلقتها الوزارة تهدف لجمع انتاجات الاسرى الادبية ونشرها.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

كان هناك تطورا ملحوظا على اداء وحدة التوثيق والدراسات خلال العام من ناحية جمع المعلومات وتوثيقها وتصنيفها، وتكثيف الزيارات لمختلف مراكز التوقيف والسجون، وعلى الرغم من هذا، واجهت الوحدة بعض الصعوبات مثل عدم اكتمال العمل على قاعدة البيانات التي من شأنها ان تسهل اجراءات التوثيق والتحليل للمعلومات التي يتم توثيقها، ولهذا ستعمل المؤسسة على استكمال الاجراءات بهذا الخصوص مع بداية العام المقبل.

تطور اداء المؤسسة على مستوى التوثيق والرصد وتوفير المعلومات المهنية يلقي على المؤسسة مسؤولية كبيرة تتطلب تطوير الكادر الذي يقوم بعمليات الرصد والتوثيق من خلال الزيارات الميدانية، هناك ضرورة للعمل على توفير كادر مهني يقوم بزيارات ميدانية للمواقع التي تتم فيها حملات الاعتقال ومقابلة معتقلين سابقين ايضا، وهناك احتياج لتوفير كادر متخصص للقيام بزيارات اكثر لمراكز التوقيف والسجون.

المخرج الثاني:

بناء تحالفات من المؤسسات المحلية والدولية والاقليمية تساند وتعمل على قضايا الأسرى والمعتقلين لدى الاحتلال الاسرائيلي.

النتائج المباشرة:

١. ازدياد الانشطة ضمن التحالفات القائمة.
٢. اتساع الشبكات الداعمة لقضايا الاسرى والاسيرات.
٣. بناء شبكات جديدة حسب الحاجة.

المتابعات والانجازات:

تؤمن الضمير ان قضية الاسرى الفلسطينيين غير منفصلة عن الوضع العام لحالة حقوق الانسان الفلسطيني في ظل الاحتلال، وعليه، لا يمكن العمل على قضايا حقوق الانسان المختلفة دون التطرق لقضية الاسرى، وضمن هذا التوجه استغلت الضمير موقعها في المجتمع المدني الفلسطيني، ودورها في كافة

التحالفات والشبكات لطرح قضية الاسرى والحث على ضرورة نصره الاسرى ودعمهم.

الضمير عضو في العديد من الشبكات والتحالفات المحلية كشبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، الهيئة العليا لشؤون الاسرى، المجلس الفلسطيني لمؤسسات حقوق الانسان، التحالف الفلسطيني لمناهضة التعذيب، مجموعة العمل على موضوع الحماية في مكتب المفوض السامي المحلي (Protection Cluster Working Group)، وأيضا في المجموعة المحلية لمتابعة قرار مجلس الامن ١٦١٢ لحماية الاطفال في الصراعات المسلحة.

تقوم الضمير من خلال دورها في الهيئة التنسيقية لشبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية بطرح قضية الاسرى على اعضاء الشبكة وتزويدهم بالمعلومات اللازمة، وتلتقي بالوفود الدولية التي تزور الشبكة وتطرح قضية الاسرى، كما وتطرحها من خلال شبكة العلاقات الواسعة التي تتمتع بها الشبكة وفي المؤتمرات الاقليمية والدولية التي تشارك بها الشبكة عادة.

تشارك الضمير في الاجتماعات الدورية التي تعدها الهيئة العليا لمتابعة شؤون الاسرى حيث يتم عادة التوافق على خطة عمل سنوية، ومتابعة القضايا المستجدة والطائرة كالاضرابات عن الطعام التي يقوم بها الاسرى، او الاضراب عن الزيارات كنوع من الاحتجاج على سياسات مصلحة السجون بحقهم، او الاوضاع الصحية المتردية داخل السجون، واهياء يوم الاسير الفلسطيني.

ساهمت الضمير في اعداد مذكرة التفاهم للتحالف الفلسطيني ضد التعذيب، وشاركت في اعداد الخطة السنوية للتحالف، الذي شارك بتقديم ورقة حول الاسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية في المؤتمر الفلسطيني الاول لهذا الغرض والذي عقد في نوفمبر ٢٠٠٩.

لقد بادرت وزارة شؤون الاسرى في السلطة الفلسطينية لعقد هذا المؤتمر وقامت بالتنسيق مع المؤسسات المحلية والجهات المعنية بقضية الاسرى، وكانت الضمير عضوا في اللجنة المركزية للتحضير لهذا المؤتمر وقدمت ورقة عمل حول ”الجهاز القضائي العسكري الاسرائيلي والاسرى الفلسطينيين“.

تقدمت الضمير بطلب عضوية للشبكة الاورومتوسطية EMHRN، ولكن للأسف لم تقبل العضوية بسبب وجود عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية أعضاء في الشبكة، ولكن تواصل العمل المشترك من خلال تزويدهم بالمعلومات والحالات.

كما وتواصلت الضمير مع مجموعة الرقابة حول حماية المدافعين عن حقوق الانسان (OMCT & FIDH) خاصة حول القضايا المتعلقة باعتقال الناشطين في قضايا الجدار.

شاركت الضمير خلال العام من خلال علاقتها مع International Platform Against isolation في مؤتمرات دوليين حول العزل في كل من تركيا وبريطانيا، وقدمت الضمير عرضا حول الاسرى الفلسطينيين وتجربتهم في العزل، وقدمت في هذين المؤتمرين الدراسة التي اعدتها المؤسسة حول العزل وأثره النفسي مع مؤسسة أطباء لحقوق الانسان في العام ٢٠٠٨.

وفرت الضمير معلومات حول المعتقلين الاطفال لمجموعة العمل ١٦١٢، وكذلك معلومات حول المعتقلين خلال اجتياح غزة، والانتهاكات التي مورست بحقهم من قوات الاحتلال لمجموعة الحماية في مكتب المفوض السامي، واستخدام قانون ”المقاتل غير الشرعي“ بحق معتقلي قطاع غزة حتى الذين كانوا قيد الاعتقال حين الاجتياح، وكانوا قد امضوا مدة محكوميتهم.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

على الرغم من نجاح الضمير في العام ٢٠٠٩ بتوفير المعلومات من خلال علاقاتها الواسعة مع المجموعات والتحالفات المهمة بقضايا حقوق الانسان في فلسطين عامة وقضايا المعتقلين خاصة، الا ان هذا العمل يحتاج جهدا كبيرا، وأحيانا يكون التنسيق ومحاولة اخراج الانشطة حيز التنفيذ أمرا في غاية الصعوبة ويزيد من العبء على طاقم الضمير. ولهذا هناك ضرورة بمواصلة تقييم هذه العلاقات بشكل دوري ومنهجي لتحديد افضل الفرص وانجعها لضمان الوقت والجهد.

المخرج الثالث:

تنظيم حملات ضغط ومناصرة على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي.

النتائج المباشرة:

١. ازدياد في عدد المشاركين في الحملات.
٢. ازدياد الطلب على المواد والمعلومات الخاصة بالحملات.

المتابعات والانجازات:

حملة الاعتقال الاداري:

اطلقت مؤسسة الضمير حملة محلية ودولية ضد الاعتقال الاداري في السادس والعشرين من آذار ٢٠٠٩ في مقر جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني،



بمشاركة معتقلين اداريين سابقين وعائلات معتقلين اداريين، مؤسسات حقوق انسان محلية ودولية، مؤسسات من هيئة الامم وممثليات دبلوماسية اجنبية، ناشطي حقوق انسان وصحافة محلية ودولية. قدمت الضمير خلفية عن الاعتقال الاداري وحددت اهداف الحملة واستراتيجيتها وقد شارك اكثر من ٧٥ شخص في هذا اليوم. كذلك عقدت الضمير نشاط مواز لاطلاق الحملة يهدف لرفع الوعي لدى الجمهور حول قضية الاعتقال الاداري من خلال نصب خيمة في مدخل مقر مركز بلدنا وسط مدينة رام الله، وتم توزيع منشورات ومواد خاصة بالحملة ودليل قانوني خاص بالاعتقال الاداري، وتم توثيق العديد من تجارب الاعتقال الاداري من المارة، واستقطاب الاخرين للمشاركة في الحملة.

نظمت المؤسسة جولتين خارجيتين خلال العام لنشر حملة الاعتقال الاداري وطرح قضية المعتقلين الفلسطينيين بشكل عام مع التركيز على حالة الاطفال والنساء في الاسر.

كانت الجولة الاولى في ايلول من العام الماضي وشملت كل من فرنسا والدنمارك. نظمت جولة فرنسا بالتعاون مع حركة التضامن الفرنسية AFPS وشملت اربع مدن، تم بها عقد لقاءات جماهيرية مع ناشطين محليين، لقاءات صحفية مع اعلام محلي واعلام اقليمي، لقاء مع رئيس بلدية كامبير ومشاركة في "مهرجان الانسانية" والذي ينظم من الحزب الشيوعي الفرنسي وتم القاء محاضرة فيه، وتجدر الاشارة ان حركة التضامن الفرنسية ومؤسسات اخرى قد خصصت الكثير من الانشطة في هذا المهرجان لقضية الاسرى الفلسطينيين، وأحد اهم هذه الانشطة هو ارسال رسائل احتجاج حول

الاعتقال الاداري للسلطات الاسرائيلية من خلال اعداد رسائل مسبقا حول قضايا معتقلين وتوزيعها على الحضور في المهرجان ليقوموا بارسالها كل باسمه. تم توزيع منشورات الضمير الخاصة بالاعتقال الاداري والدراسة حول الاسيرات والفيلم حول الاعتقال الاداري.

اما في الدنمارك فقد نظمت الجولة مع كل من المنتدى الدولي International Forum و المركز الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب IRCT. شملت هذه الجولة العديد من اللقاءات مع مؤسسات حقوق انسان محلية ومجموعات ناشطين كأمنستي، هيومان رايتس ووتش، مؤسسة الصداقة الفلسطينية. وبما ان تقرير جولدستون قد صدر في هذه الفترة، فقد قامت الضمير بعقد عدة لقاءات مع سياسيين دنماركيين بهدف حثهم على مساندة التقرير ودعمه امام المحافل الدولية، فالتقينا بوزير الخارجية السابق السيد مونغيس ليكيتوفت، وكذلك مندوبين من مكتب وزارة الخارجية عن قسم العلاقات مع الشرق الاوسط، والتقينا اعضاء برلمان كفرانك ايان من Red Green Alliance ومن حزب Socialist People's party، وكذلك تم عقد ثلاث مقابلات صحفية، وطبعاً تم توزيع مواد الحملة على كافة الجهات.

الجولة الثانية شملت اكثر من عشر مدن في الولايات المتحدة الامريكية وكانت في تشرين ثاني من العام الفائت، وعقدت لقاءات جماهيرية خاصة في الجامعات ومراكز شعبية اخرى مع طلاب وناشطي حقوق انسان، شملت الجولة مدن كشيكاغو سان فرانسيسكو، مينيبوليس، نيو يورك، فيلاديلفيا، يانغستاون، اوهايو، ديترويت، كوليج بارك، واشنطن دي سي، كولومبوس وبورتلاند.

تمت مقابلة العشرات من المؤسسات المحلية والناشطين كـ ” طلاب من اجل العدل في فلسطين“ و ” الانتفاضة الالكترونية“، ” طلاب من اجل مجتمع ديموقراطي“، ” المركز العربي للمصادر والتنظيم“، ” فك الحصار“، ” International Jewish“، ” Freedom Archives“، ” Anti-Zionist Network“، ” اللجنة ضد الحرب“، ” Women Against Military Madness“، وشبكة ” العودة“. وعقدت العديد من المقابلات الصحفية والاذاعية، وتم توزيع مواد الحملة والفيلم والدراسة الخاصة بالاسيرات ومنشورات اخرى للضمير.

اعدت الضمير خلال العام ٩ مطالبات للتدخل السريع باسم معتقلين اداريين، ووثقت ٥ حالات دراسية تم توزيعها على شبكة علاقات الضمير، واستمر تحديث المعلومات بشكل دوري حول الاعتقال الاداري خلال العام.

كافة هذه المعلومات وزعت على أعضاء من البرلمان الاوروبي، والبعثة الاوروبية، هيئات الامم المتحدة المختلفة، مؤسسات محلية ودولية، دبلوماسيين اجانب وصناع قرار. ان هذه المطالبات للتدخل والبيانات قد تم اعادة نشرها من مؤسسات اخرى خاصة على مواقعها الالكترونية، كما وتم توزيع بيانات من المؤسسات استنادا لمعلومات وفرتها الضمير يذكر منها مثلاً محامون من اجل فلسطين وال OMCT.

قامت الضمير بتوزيع اكثر من ٣٠٠ مصفوفة تحوي كافة المواد الخاصة بحملة الاعتقال الاداري، ومنشورات اخرى للضمير على الزائرين الناشطين خلال العام.

قامت الضمير بالمبادرة للقاء مندوبي البعثة الاوروبية لاسرائيل لطرح قضية الاعتقال الاداري وسياسات اسرائيل تجاه الاسرى الفلسطينيين، وطرحت هذا الموضوع ايضا على اعضاء البرلمان الاوروبي الذين زاروا المنطقة خلال العام.

حملة مدافعي حقوق الانسان الفلسطينيين:

بعد اعتقال الناشطين محمد عثمان، جمال جمعة وعبد الله ابو رحمة، قامت مؤسسة الضمير، وبالتعاون مع الحملة الشعبية ضد الجدار باطلاق حملة محلية ودولية للدفاع عن الناشطين الفلسطينيين الذين يتم اعتقالهم من قوات الاحتلال بسبب نشاطهم ومقاومتهم لبناء الجدار، او من يشطون ضد هدم المنازل وترحيل السكان عن اراضيهم، ومن خلال هذه الحملة تم تسليط الضوء على الجهاز القضائي العسكري الاسرائيلي وسياسة استخدام الاعتقال الاداري، خاصة حين لا يكون هناك امكانية لمقاضاة الناشط، التحقيق واساليب التعذيب المختلفة التي تستخدمها اجهزة المخابرات الاسرائيلية كالعزل والحرمان من الحق في الحصول على دفاع قانوني مهني.

اصدرت الضمير خلال الحملة ٧ بيانات صحفية، ٢ منها كانت مشتركة مع الحملة الشعبية ضد الجدار، وآخر تم نشره سوية مع المجلس الفلسطيني لحقوق الانسان. جزء من هذه البيانات تم اعادة طباعتها من مؤسسات ومجموعات ناشطين مختلفة مثل حركة التضامن الدولية، الانتفاضة الالكترونية، صوت يهودي من اجل السلام، شبكة التضامن الفلسطيني، مجلة الاحتلال واخرين.

خلال هذه الحملة طورت الضمير علاقاتها مع القنصلية البريطانية في القدس والقنصلية السويدية، السفارة الالمانية و القنصلية الاسبانية، وقامت بتزويد هذه القنصليات بالمعلومات حول قضايا المدافعين عن حقوق الانسان، وحثهم على الاشتراك في جلسات المحاكم العسكرية التي تعقد، ولقد قام بعض العاملين في هذه القنصليات بتزويد المعلومات لكافة الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي. ولقد نظمت المؤسسة بالتعاون مع الحملة ضد الجدار لقاء مع بعض من الممثلات الاوروبية وكندا لطرح قضية اعتقال المدافعين عن حقوق الانسان، وحثهم على الالتزام بالمعايير الدولية وخاصة الاتفاقات الاوروبية ذات العلاقة، ولقد شاركت كل من الممثلة الهولندية، الممثلة الايرلندية، الممثلة الكندية، السفارة الاسبانية، البعثة الاوروبية في القدس، الممثلة الالمانية والتعاون الايطالية، وتم تزويد الحضور بكافة المعلومات حول قضية محمد عثمان والدراسة التي اعدتها المؤسسة سابقا حول الاعتقالات المتعلقة بالجدار.

كما والتقت الضمير مع مجموعة اكبر من المندوبين السياسيين في مقر البعثة الاوروبية في القدس، وقدمت لهم ملخصا حول اعتقال المدافعين عن حقوق الانسان وسياسة الاعتقال الاداري وجهاز القضاء العسكري. لقد كانت المتابعة من القنصلية البريطانية مميزة لهذه القضية، وقاموا بالعديد من الزيارات للمحاكم العسكرية والمحكمة العليا للمتابعة وتوفير المعلومات لصانعي القرار، وايضا متابعة الممثلات الاخرى. فمثلا قضية محمد عثمان طرحت كاستجواب برلماني في البنديستاج الالمانى، كما وطرحت قضيته ايضا في البرلمان السكوتي مرتين وكان هناك قرارين حول الموضوع

(S3M-5062 Bill Wilson و كذلك S3M-5330 Bill Wilson ¹)

تعتقد الضمير ان هذه التحركات على صعيد قضية المدافعين عن حقوق الانسان ساهمت بشكل معين باطلاق سراح محمد عثمان وجمال جمعة من الاعتقال.

1 <http://www.scottish.parliament.uk/business/motionsandamendments/motions.htm>.

نُتقت الضمير عملها على هذه القضية وزودت العديد من المؤسسات المحلية والدولية بالمعلومات اللازمة من اجل التحرك، كحاجز ووتش، اللجنة الشعبية المناهضة للتعذيب في اسرائيل، والذين ارسلوا رسائل ضغط لوزير الامن الاسرائيلي، هيومان رايتس ووتش الذين نشروا بيان حول قضية محمد عثمان يوم ٤ كانون اول واستخدموا معلومات الضمير. OMCT والذين اصدروا مطالبتين للتدخل العاجل يومي ١ و٢٢ كانون اول واستندوا لمعلومات الضمير دون ذكر مباشر للمؤسسة بل استخدموا عبارة ” مصدر موثوق“، كذلك مؤسسة ” الخط الامامي“ نشرت مطالبتين للتدخل العاجل حول قضية محمد عثمان وجمال جمعة، ومنظمة العفو الدولية كذلك نشرت بيانا ونداء للتدخل في بداية كانون ثاني ٢٠١٠ حول قضايا المدافعين عن حقوق الانسان.

زودت مؤسسة الضمير المعلومات حول قضايا المدافعين عن حقوق الانسان للصحافة المحلية والدولية، ولقد تم نشر مقال في صحيفة الليموند الفرنسية يوم ٣٠ كانون اول، وتم استخدام المعلومات حول المعتقلين على خلفية الجدار، ومقال في صحيفة دير شبيغل الالمانية يوم ٢٣ تشرين اول ٢٠٠٩، وكذلك الاسوشيتد برس ورايو فرنسا الدولي وميديا لاين قاموا باستخدام معلومات الضمير في منشوراتهم.

حملة الرسائل:

واصلت الضمير توفير المعلومات للناشطين الدوليين الذين يقومون بمراسلة الاسيرات الفلسطينيات والشباب رهن الاعتقال الاداري ضمن حملة الرسائل التي تقودها المؤسسة بالتعاون مع مجموعات التضامن في فرنسا، وقد بادرت الضمير الى حث بعض المجموعات الاخرى في كل من كندا وبريطانيا للقيام بمراسلة المعتقلين الاداريين، هذه الرسائل تحمل الدعم للاسرى وتعطيهم الفرصة للتواصل مع العالم ونقل قصصهم الشخصية ومعاناتهم ومعاناة اسرهم للمجتمع الدولي من خلال التواصل مع الناشطين المجتمعيين في مختلف الدول.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

من اهم المعوقات في هذا الجانب محدودية المصادر البشرية والمالية. ان تنوع وكثرة الانتهاكات التي تحتاج لفضح ونشر ومتابعة من خلال حملات التوعية، تتطلب توفير مصادر بشرية مؤهلة ومصادر تمويلية كافية لبناء حملات جديده وناجحة. عادة، تخضع المصادر البشرية لعبء عمل مرهق ولا يتسنى



لها تخصيص الوقت اللازم لمتابعة كافة المواضيع من خلال حملات تفصيلية، واحيانا ندرة المصادر البشرية المهنية هو عائق اضافي.

امر اخر هو حرية التنقل والحق في العمل في الاراضي المحتلة، فغالبا ما تحاول سلطات الاحتلال منع بعض العاملين من مغادرة مناطق الارض المحتلة، او تمنع دخول العاملين الاجانب، او تحدد مدة اقامتهم بفترة وجيزة، ما يهدد الثبات في العمل والشعور بالامان.

المخرج الرابع:

تجنيد راي عام عالمي لمساءلة اسرائيل ومحاسبتها وللضغط عليها لتغيير ممارساتها وسياساتها.

النتائج المباشرة:

١. ازدياد في عدد التقارير والشكاوى الفردية التي ترفع للمؤسسات الدولية ذات العلاقة كهيئة الامم المتحدة.
٢. ازدياد في الطلب على المعلومات من المؤسسات والجهات الرسمية الدولية.
٣. ازدياد القرارات والتصريحات من الجهات الرسمية الدولية التي تحمل اسرائيل المسؤولية وتطالبها بتغيير سياستها.

المتابعات والانجازات:

شهد العام ٢٠٠٩ تطورا ملحوظا في اداء مؤسسة الضمير على هذا الصعيد ونستطيع القول ان المؤسسة تتجه فعلا نحو مؤسسة برنامج الضغط والمساءلة الدولية بصورة منهجية، اصبح للمؤسسة برنامجا ثابتا من ناحية تقديم التقارير الدورية للجهات المعنية في الامم المتحدة، وتقديم الشكاوى الفردية.

من اهم النتائج التي احرزتها المؤسسة على هذا الصعيد في العام ٢٠٠٩، هو المشاركة بشكل فعال في موضوع التحقيق الدولي للاجتياح الاسرائيلي على قطاع غزة في بداية العام. مباشرة، بعد الاعلان عن تشكيل لجنة التحقيق برئاسة القاضي ريتشارد جولدستون، قامت سكرتارية اللجنة بالتواصل مع المؤسسة وطلب المعلومات حول قضايا المعتقلين والانتهاكات التي مورست ضدهم اثناء الحرب، وفعلا زودت المؤسسة اللجنة بمعلومات حول استخدام المعتقلين خلال الاجتياح كدروع بشرية، ووفرت للجنة اسماء وعناوين لاشخاص تعرضوا لهذه الممارسات. لاحقا ادلت المؤسسة بشهادتها امام لجنة التحقيق في جلسة مغلقة عقدت من قبل اللجنة في عمان، وفي جلسة علنية عقدت في جنيف، حيث قدمت المؤسسة خلفية شاملة حول قضية المعتقلين الفلسطينيين وجهاز القضاء العسكري، والسياسات العنصرية التمييزية التي يعاني منها الاسرى في ظل الاحتلال الاسرائيلي. ولقد خصصت اللجنة بابا كاملا في تقريرها لموضوع الاسرى، واستندت كثيرا للمعلومات التي زودت من قبل الضمير، وطالبت اللجنة اسرائيل بوقف ممارساتها تجاه الاسرى واطلاق سراحهم. وطبعا بعد اصدار التقرير شاركت الضمير مع مؤسسات اخرى بحملة مستمرة للضغط من اجل تنفيذ توصيات التقرير، من خلال اجتماعات مع دبلوماسيين، او توجيه رسائل ضغط للسلطة الفلسطينية وممثلات دول اخرى.

كما وواصلت الضمير تعاونها مع مكتب تسيق المساعدات الانسانية في الامم المتحدة في القدس من خلال تزويد المعلومات الدورية حول قضايا واوضاع الاسرى، ولقد تم استخدام معلومات الضمير في نشرة أذار، وخاصة حول حملة الاعتقال الاداري، وفي نشرة تشرين اول حول اعتقال محمد عثمان.

قامت المؤسسة بتزويد مكتب المفوض السامي بمعلومات حول الاعتقالات في غزة اثناء الاجتياح الاسرائيلي، وقدمت معلومات حول الشكاوى التي قدمت لقوات الاحتلال بهذا الخصوص ونتائجها.

قدمت المؤسسة تقريرا مكملا لمجلس حقوق الانسان في موضوع المراجعة الدورية لتقرير اسرائيل من المجلس يوم ٩ شباط ٢٠٠٩.

بالتعاون مع التحالف ضد التعذيب تم تقديم تقرير مكمل للجنة مناهضة التعذيب، والتي قامت بمراجعة تقرير اسرائيل. قُدم التقرير في نيسان ٢٠٠٩ وشمل معلومات حول التعذيب وسوء المعاملة بحق الاسيرات الفلسطينيات.

قدمت المؤسسة تقريرا حول جهاز القضاء العسكري الاسرائيلي للمقرر الخاص بشأن استقلالية القضاة والمحامين في هيئة الامم وذلك في حزيران ٢٠٠٩.

وقدمنا تقريرا حول سياسات اسرائيل في الاراضي المحتلة بما له علاقة مع التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، في تموز ٢٠٠٩.

قدمت الضمير، كما في كل عام، الشهادة الدولية امام لجنة التحقيق من قبل الامم المتحدة الخاصة بالانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ١٩٦٧، في عمان تموز ٢٠٠٩.

استمر العمل خلال العام على نشر المعلومات وتوزيعها لمؤسسات حقوق الانسان والصحافة والاطراف السياسية المعنية، حيث نشرت المؤسسة خلال العام ٢ تقارير جديدة وواصلت نشر التقارير السابقة كالدراسة الخاصة بالاسيرات، الدراسة حول سياسة العزل، والدراسة القانونية للاعتقال الاداري.

ورقة حول الاعتقالات بحق الناشطين الذين يقاومون بناء الجدار صدرت في ٩ تموز ٢٠٠٩، يوم الذكرى الخامسة لصدور قرار محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار.

ورقة حول الجهاز القضائي العسكري والقانون الدولي، نوفمبر ٢٠٠٩.

ورقة حول موقع الافراجات عن الاسرى الفلسطينيين في مفاوضات الحل النهائي، كانون اول ٢٠٠٩.

اعدت المؤسسة مقالا حول سياسة العزل التي تمارسها مصلحة السجون تجاه الاسرى الفلسطينيين، وكذلك انجزت مسودة ورقة حول حق الاطفال الاسرى الفلسطينيين بالتعليم داخل السجون الاسرائيلية.

كافة هذه الاوراق تم نشرها على الموقع الالكتروني ووزعت على القائمة البريدية للمؤسسة.



نسقت المؤسسة خلال العام لمقابلة ٣١ وفدا اجنبيا من دول عديدة اوربية وامريكية، ووفرت معلومات لهذه الوفود حول قضية المعتقلين الفلسطينيين مع التأكيد على مواضيع كالتعذيب والاعتقال الاداري، الجهاز القضائي العسكري وافتقاره لمعايير المحاكمات العادلة، الاوضاع الصحية وزيارات الاهل للمعتقلين، وامور اخرى. زودت المؤسسة هذه المعلومات لعشرات الباحثين في مجال حقوق الانسان والطلبة والاكاديميين.

شاركت المؤسسة في العديد من المؤتمرات وورش العمل خلال العام محليا ودوليا لنقل واقع قضية الاسرى:

شارك مدير البرامج في ورشة عمل نظمت من قبل لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الاوربي يوم ٢٩ نيسان في بروكسل، ودعت اليها المؤسسة لتقديم عرض وكانت الورشة بعنوان ”Palestine 2009: How to Break the Vicious Circle“.

شاركت مديرة المؤسسة في مؤتمر دولي نظم من قبل مجلس ابحاث العلوم الانسانية HSRC في مدينة كيب تاون في جنوب افريقيا بعنوان
” Re-Envisioning Israel Palestine “ حيث عرضت قضية الاسرى الفلسطينيين كنموذج لسياسة الفصل العنصري في جهاز
القضاء العسكري الذي يطبقه الاحتلال الاسرائيلي.

شاركت مديرة المؤسسة في مؤتمر دولي نظم من الجمعية العربية لحقوق الانسان في قطر في تموز ٢٠٠٩، لمتابعة اثار الحرب العدوانية على قطاع غزة.
شاركت المحامية صفاء عبدو في مؤتمر اقليمي حول ” مسودة قواعد الامم المتحدة لمعاملة النساء السجينات والتدابير غير الاحتجازية للنساء المخالفات
للقانون “ ، حيث قدمت الضمير ملاحظات على هذه المسودة فيما يتعلق بواقع الاسيرات السياسيات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي، عقد
المؤتمر في آب ٢٠٠٩ في عمان من قبل المنظمة الدولية للاصلاح الجنائي.
شاركت وحدة الضغط والمناصرة في ورشة عمل حول ” الضغط والمناصرة في الاتحاد الاوروبي “ نظمت في بيت جالا من قبل الشبكة الاورومتوسطية و
APRODEV في تشرين ثاني ٢٠٠٩.



شاركت المؤسسة في المؤتمر
الفلسطيني الاول حول الاسرى
السياسيين الفلسطينيين، والذي
نظم من وزارة شؤون الاسرى
بالتعاون مع مؤسسات حقوق الانسان
في مدينة اريحا من ٢٢-٢٦ تشرين
ثاني ٢٠٠٩، وقدمت المؤسسة ورقة
حول القضاء العسكري الاسرائيلي.

شارك المحامي محمود حسان في
مؤتمرين حول موضوع العزل، الاول
في تركيا في ايلول من العام ٢٠٠٩،
والثاني في لندن في كانون اول من
العام ذاته، وقدمت المؤسسة خلال
المؤتمرين دراسة حول العزل بحق
الاسرى الفلسطينيين كانت قد
اعدت سابقا لهذا الغرض، ونظم
المؤتمرين مجموعة التضامن مع
الاسرى السياسيين.

أصدرت المؤسسة خلال العام الفائت ١٩ تصريحاً وبيانا صحفياً، من ضمنهم ٧ بيانات مشتركة مع الحملة الشعبية لمقاومة الجدار حول اعتقال الناشطين محمد عثمان وجمال جمعة. تطرقت هذه البيانات لمواضيع مختلفة ذات علاقة بقضية الاسرى، وفي مناسبات محددة كيوم الاسير الفلسطيني، مرور ٦٠ عاماً على اتفاقيات جنيف الرابع، حول العدوان على غزة، واصدار تقرير جولدستون وقضايا اخرى.

شاركت المؤسسة مع مؤسسات حقوق الانسان الاعضاء في المجلس الفلسطيني لمؤسسات حقوق الانسان، وحيانا مع مجموعة مؤسسات اوسع من نطاق المجلس، باصدار ١٥ بيانا وتصريحا خلال العام، بعضها وجه للدول الاعضاء في الامم المتحدة والموقعين على اتفاقيات جنيف الرابع، وبعضها للبعثات الدبلوماسية في الاراضي المحتلة، ومنها ما وجه لمجلس حقوق الانسان، وخاصة حول تقرير لجنة التحقيق الدولية وتنفيذه. جاءت جميع هذه الرسائل في اطار العمل المشترك بين المؤسسات لتشكيل ضغط جماعي على صناعات القرار على المستوى الدولي لتوفير الدعم لقضايا حقوق الانسان الفلسطيني على مختلف المجالات.

واصلت المؤسسة خلال العام توفير المعلومات للاعلام المقروء والمسموع، فقمنا بتوفير اكثر من ٦٤ مقابلة، وتم ذكر أنشطة الضمير واستخدمت المعلومات بحوزة المؤسسة في اكثر من ١٢٦ خبر اعلامي. شملت هذه المصادر الاعلام المحلي والاقليمي والدولي كفضائية الجزيرة بالعربية والانجليزية، العربية، النيل، أم بي سي، جريدة دير شبيجل وجريدة الليموند وغيرها.

زودت المؤسسة معلومات ونسقت مقابلات مع معتقلين سابقين للعديد من المصورين والمخرجين صانعي الافلام الوثائقية.

نشرت المؤسسة خلال العام العدد الاول من المجلة الالكترونية الربعية التي سوف تواصل اصدارها بشكل دوري، وتحتوي هذه المجلة معلومات واخبار حول نشاطات المؤسسة وقضايا خاصة بالاعتقال، كالانتهاكات التي يواجهها الاطفال المعتقلون، احصائيات ومعلومات حول الاسيرات والمعتقلين الاداريين، نشرت هذه المجلة على الصفحة الالكترونية ووزعت لكافة الجهات التي لها علاقة مع الضمير.

طورت المؤسسة خلال العام برنامج المتطوعين المحليين والدوليين، اذ شارك اكثر من ١٠ اشخاص محليين ودوليين على مدار العام، ولفترات مختلفة، بتقديم المساعدة في البحث الميداني، جمع المعلومات وتوثيقها، البحث القانوني، كتابة حالات دراسية وتوثيق لما ينشر في الاعلام يوميا حول قضايا الاسرى.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

على الرغم من الانجازات الرائعة التي قام بها طاقم العمل في المؤسسة على هذا الجانب، الا ان الامور لم تخل من بعض المعوقات. وكان اهمها كثرة القضايا التي يمكن ان نعمل عليها ونبرزها لصناع القرار والاعلام والجمهور المهتم بقضايا الاسرى من ناحية، ومحدودية الموارد البشرية التي تقوم بالتنفيذ من الناحية الاخرى، خاصة عدم وجود شخص متفرغ يتابع الاعلام والعلاقات العامة في المؤسسة تحديدا على الصعيد المحلي، ويقوم باصدار البيانات باللغة العربية، مما يدعو الى اتخاذ خطوات عملية على هذا الجانب في العام المقبل.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

التشريعات والسياسات وممارسات السلطة الفلسطينية ومدى مواءمتها لمعايير وبنود القانون الدولي لحقوق الانسان فيما يخص الاعتقال والاحتجاز والسجن والعقوبات.

ان بناء دولة ديموقراطية تحترم الحقوق والحريات العامة لكافة الاشخاص المتواجدين على ارضها لهي مهمة شبه مستحيلة في ظل وجود احتلال عنصري احلالي يتواصل منذ اكثر من ٤٢ عاما، وله استحقاقات امنية اقتصادية وسياسية تلزم السلطة الفلسطينية باتباع سياسات معينة فيها مساس بحقوق الافراد. وقد جاء الانقسام الداخلي للاسف منذ العام ٢٠٠٧ ليعزز من هذه الممارسات والانتهاكات. وفي ظل غياب كامل للسلطة التشريعية المستقلة يصعب بناء نظام قانوني يكفل ويضمن هذه الحقوق الاساسية، بل للاسف ان قيام رئيس السلطة الفلسطينية باصدار مراسيم رئاسية خلال هذه الفترة معتبرا اياها بحكم القانون قد اثر سلبا على واقع حقوق الانسان في المجتمع الفلسطيني، خاصة ما له من علاقة باجراءات الاعتقال والتحقيق والمقاضاة.

ان منح الصلاحية لبعض الاجهزة الامنية بممارسة الاعتقال دون الاستناد لقرار من النائب العام كما هو مشروط في القانون الفلسطيني، ومن ثم تحويل المدنيين لجهاز القضاء العسكري، قد اطلق يد الاجهزة الامنية بممارسة اعتقالات ومحاكمات تعسفية خلال العام، وقد انصب جل عمل الضمير خلال العام على متابعة قضايا المعتقلين السياسيين من خلال التصدي لهذه الاجراءات التعسفية امام الجهاز القضائي المدني الفلسطيني، وسجلنا نجاحات كثيرة سنستعرضها لاحقا، كما وشاركنا بصورة مكثفة في عملية الضغط من مؤسسات المجتمع المدني على السلطة الفلسطينية، خاصة السلطة التنفيذية، لاحترام حقوق الانسان، وفعلا سجلنا اختراقاً، ولو كان محدوداً، على الممارسات خاصة في مجال التعذيب.

الهدف المرحلي الاول:

تفعيل دور الضمير في تطوير نظام قضائي يكفل المساءلة والمحاسبة في حال

الانتهاكات للمعايير الدولية.

كما ذكرنا سابقا ان تعطيل عمل المجلس التشريعي في السنوات السابقة منع تشريع اي قانون فلسطيني جديد بشكل ديموقراطي كما نص عليه القانون الاساسي الفلسطيني، وبناء على منظومة القوانين القائمة لا يوجد مثلا في قانون العقوبات المعمول به حاليا نصا واضحا حول جريمة التعذيب وآليات المحاسبة والمساءلة، على الرغم من كون التعذيب ممنوعا بموجب القانون الاساسي، وعليه قد ساهمت الضمير بطرح ضرورة تعديل التشريعات القائمة بصورة تكفل ادرج التعذيب كجريمة من خلال الرسائل واللقاءات مع صناعات القرار والقائمين على السلطة التنفيذية، وطالبت بعدم الاكتفاء باليات المحاسبة الداخلية التأديبية الواردة في نظام كل جهاز أمني.

عارضت الضمير وبشدة استخدام الاجهزة الامنية للقضاء العسكري في احتجاز ومحاكمة المدنيين، وقدمت العشرات من الالتماسات للمحكمة العليا الفلسطينية ضد اوامر الاعتقال من قبل النائب العام العسكري، واستصدرت اوامر افراج على خلفية عدم مشروعية الاعتقال، وتابعت تنفيذ الاوامر. في كل مرة كانت الاجهزة الامنية تماطل وتمتنع عن تنفيذ قرارات المحاكم. ووجهت المؤسسة العديد من رسائل الاحتجاج لمختلف الجهات في السلطة التنفيذية ورئيس الوزراء، ووزير العدل ووزير الداخلية ضد استخدام القضاء العسكري بحق المدنيين، وطرحت هذه القضية في اللقاءات الرسمية مع رئيس الوزراء وممثلي السلطة، لم تحل هذه الاشكالية مع نهاية العام، وعليه سنواصل العمل وبذل الجهد لوقف هذه الممارسات من خلال الضغط المجتمعي واللجوء للقضاء الفلسطيني.

المخرج الاول:

توفير المتابعة القانونية لحالات الاعتقال السياسي.

النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في نسبة القضايا المرفوعة امام الجهاز القضائي وارتفاع في نسبة النجاحات.
٢. ارتفاع في عدد الشكاوى المرفوعة على الممارسات المنتهكة للحقوق ونتائجها.
٢. ارتفاع في عدد الزيارات لمراكز التحقيق والسجون، وازدياد في توثيق المعلومات حول الانتهاكات.

المتابعات والانجازات:

لم تحدد المؤسسة لذاتها عدد حالات الاعتقال السياسي التي ستقوم بمتابعتها خلال العام مع وضع الخطة التشغيلية، ويعود هذا لصعوبة تقدير حجم الاعتقالات كون الوضع مرتبط فعلياً بالوضع السياسي العام، وعليه لم يكن هناك رقم محدد للمقارنة مع نهاية العام.

استلمت المؤسسة خلال العام ٢٢٩ حالة اعتقال سياسي جديدة (وكانت هناك حالتان من العام ٢٠٠٨ استمرت متابعتهم خلال ٢٠٠٩). اي تابعنا ٢٢١ حالة اعتقال خلال العام.

تقدمت المؤسسة ب ٨٤ التماسا للمحكمة العليا الفلسطينية حول عدم قانونية الاعتقال بحق المعتقلين، وحضرت ٢٢٧ جلسة محكمة بهذا الخصوص، وتم قبول ٥٦ التماسا منها خلال العام واصدرت المحكمة قرارات بالافراج الفوري عن المعتقلين، في غالبية الحالات لم تكن تلتزم الاجهزة الامنية بقرارات المحكمة بحجج مختلفة منها الحفاظ على سلامة المعتقل من قوات الاحتلال، واحيانا كانت تقوم الاجهزة باطلاق سراح المعتقلين واعادة اعتقالهم مباشرة قبل خروجهم من السجن، او قد يتم اعتقال الشخص من قبل جهاز امني اخر في ذات اليوم. وهذا جعل المؤسسة تقوم باعلام مكتب رئيس الوزراء بشكل مباشر حول كل امر افراج صادر من المحكمة وتطالبه بالتدخل لتنفيذ الامر. مع نهاية العام طرأ تحسن طفيف على اداء الاجهزة الامنية بهذا الخصوص (بسبب ضغط مباشر من رئيس الوزراء).

تقدمت المؤسسة ب ٢٠٥ شكوى حول الاعتقال التعسفي للنائب العام، ويذكر ان معظم الردود كانت تأتي على نحو متشابه ان هؤلاء محتجزين على ذمة القضاء العسكري وعليه الاعتقال قانوني.

تقدمت المؤسسة خلال العام بعشرات الطلبات لزيارة المعتقلين اثناء التحقيق في مختلف المراكز الامنية ومراكز التوقيف، ولكن للأسف كان واضحا ان هناك سياسة ممنهجة بالمماطلة ورفض هذه الطلبات بحجج واهية، وفي بعض الحالات كان يتم تجاهل الطلبات تماما ولعدة اشهر. غالبية المعتقلين الذين تابعنا قضاياهم لم تنجح بزيارتهم خلال الاعتقال بسبب هذه السياسة. نجحت المؤسسة بتنفيذ ٨ زيارات فقط خلال العام وزرنا ١٧ معتقلا فقط. وكنا خاطبنا وزير الداخلية اكثر من مرة بهذا الخصوص ولم تكن هناك اي استجابة جدية، احيانا كانت تتم بعض التضييقات بحق المحامي الذي يقوم بالزيارة لاعاقبة العمل وفرض نوع من الترهيب للحد من نشاط المؤسسة.

وثقت المؤسسة خلال الزيارات ومن مقابلات جرت مع معتقلين افرج عنهم وابدوا الاستعداد للدلاء بشهاداتهم ١٨ تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول التعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة التي تعرضوا لها اثناء الاعتقال، العشرات من المعتقلين رفضوا الادلاء باقوالهم خوفاً من اعادة الاعتقال والتعذيب، والعديد من المعتقلين الذين تمت زيارتهم وادلوا باقوالهم للمحامي خلال الزيارة تعرضوا للاستجواب مرة اخرى، والتهديد بسبب افصاحتهم عن التعذيب الذي تعرضوا له.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

نجاح المؤسسة في التدخل لاطلاق سراح عشرات الاسرى ساهم في ارتفاع ملحوظ بالتوجه اليومي للمؤسسة لطلب المساعدة القانونية في هذا الجانب، هذا الامر شكل عبئا حقيقيا على كادر الوحدة القانونية ما دعى للتفكير في تحديد عدد القضايا التي من الممكن متابعتها في العام القادم اذا ما استمرت وتيرة الاعتقالات على نفس الحال.

المعيق الاهم كان عدم التمكن من تنفيذ زيارات بالقدر المطلوب، وكما ذكرنا سابقا فإن السبب الرئيس وراء هذا الاخفاق يرتبط بسياسة الاجهزة الامنية، وستواصل المؤسسة الضغط على الجهات الرسمية لتجاوز هذا العائق.

المخرج الثاني:

المشاركة في تطوير التشريعات ذات العلاقة.

النتائج المباشرة:

١. تقديم تعديلات على مشاريع القوانين والاجراءات ذات العلاقة.

٢. المشاركة في ورش العمل المختصة بهذا الجانب.

المتابعات والانجازات:

ان تعطيل عمل المجلس التشريعي في السنوات الاخيرة اثر سلبا على متابعة العمل في موضوع التشريعات، ففي هذه السنوات لم يصدر اي قانون فلسطيني جديد عن المجلس، او اي تعديل لقوانين قائمة، ولكن صدرت بعض المراسيم الرئاسية لترتب بعض القضايا، وكان للضمير موقفا معارضا لهذا الاسلوب في التشريع لما فيه من تغييب لمبدأ فصل السلطات ومسا بالنظام الديمقراطي الفلسطيني، وعبرنا عن هذا الموقف مع العديد من المؤسسات المحلية من خلال شبكة المنظمات الاهلية ومجلس منظمات حقوق الانسان.

خلال العام شاركت المؤسسة في عدة ورش عمل عقدت بمبادرة من وزارة الاسرى والمحريين تعنى بموضوع قانون الاسرى والمحريين واعداد اجراءات للتنفيذ، وقدمت المؤسسة اقتراحاتها وملاحظاتها على هذا القانون.

كان للمؤسسة علاقة وثيقة خلال العام مع الائتلاف لوضع مسودة قانون العقوبات (شكل الائتلاف في العام ٢٠٠١ ولم تكن الضمير عضواً فيه) وأكدت على ضرورة تضمين جريمة التعذيب كما وردت في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في مسودة القانون، والعمل على الغاء عقوبة الاعدام من كافة مواد القانون. من الواضح ان هناك توجهاً لدى الحكومة الفلسطينية باقرار قانون عقوبات فلسطيني يستبدل قانون العقوبات الاردني المعمول به في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا يعني ضرورة تكثيف الجهود والضغط على الحكومة لتبني مشروع القانون الذي يطرحه الائتلاف.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

ان الاشكالية الاساسية في هذا الموضوع هو تعطيل المجلس التشريعي والانقسام الداخلي، وعليه لن يكون هناك اي افق ان لم يتغير الواقع السياسي الداخلي، وعليه يبقى دور المنظمات الحقوقية مراقبة المراسيم التي تصدر عن الرئاسة الفلسطينية والسلطة التنفيذية، ومتابعة الاداء والتنفيذ للجهات المختلفة ذات الاختصاص، ومحاولة تصويب الاوضاع من خلال الضغط المجتمعي.

الهدف المرحلي الثاني: الغاء العقوبات والاجراءات في القوانين واللوائح التنفيذية والتي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الانسان والمعايير القانونية الدولية - خاصة فيما يتعلق بالتعذيب وعقوبة الاعدام.

ركزت الضمير عملها خلال العام على رصد وتوثيق المعلومات المتعلقة باستخدام التعذيب في مراكز التوقيف والسجون من قبل مختلف الاجهزة الامنية، وقرارات المحاكم التي وردت فيها عقوبة الاعدام. وكما ذكرنا سابقا وبسبب غياب الاداة التشريعية لاحداث التغيير على صعيد التشريعات الفلسطينية في الوقت الحالي، لعبت الضمير دورا مهما بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني الاخرى لفضح هذه الممارسات والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان الفلسطيني، خاصة خلال الحرب العدوانية على قطاع غزة وما بعد ذلك، ودأبت مجموعة المؤسسات على ممارسة الضغط المتواصل لوقف التعذيب والاعتقالات التعسفية والمحاكمات العسكرية بحق المدنيين، وعدم تنفيذ عقوبة الاعدام بحق من صدرت ضدهم هذه الاحكام خلال العام.

شهدت حالات التعذيب داخل مراكز التوقيف والسجون انخفاضا معينا مع نهاية العام، ولكن لم يحصل هناك تغيير جذري من الناحية القانونية على موضوع تجريم هذه الممارسة والمحاسبة والمساءلة القضائية لمرتكبيها، فخلال العام لم تتم محاكمة اي من العناصر الامنية المتورطة في هذه الجرائم امام القضاء المدني الفلسطيني، بل جرت مساءلة البعض من خلال الانظمة التأديبية لجهاز الامن الوقائي مثلا، وعليه يجب مواصلة الضغط على السلطة الفلسطينية لاقرار قانون عقوبات يشمل جريمة التعذيب ويوضح آليات المحاسبة القانونية لمرتكبيها.

توجهت المؤسسة، بالشراكة مع التحالف الفلسطيني ضد عقوبة الاعدام، بمطالبات لرئيس السلطة الفلسطينية بعدم المصادقة على قرارات الاعدام خلال العام، وفعلا لم يتم تنفيذ اي من العقوبات التي صدرت، ولكن عدم التنفيذ لا ينبع من التزام قانوني بعدم فرض هذه العقوبة بموجب القوانين الفلسطينية، ومن هنا نحتاج الى جهد كبير لاقتناع السلطة الفلسطينية بتبني مشروع قانون عقوبات خال تماما من عقوبة الاعدام.

المخرج الاول:

رصد وتوثيق ونشر الانتهاكات ذات العلاقة بالتعذيب وعقوبة الاعدام.

النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في عدد الزيارات الدورية لمراكز التوقيف والسجون.
٢. ارتفاع في عدد التصاريح المشفوعة بالقسم التي توثق.
٣. اصدار تقارير ودراسات حول التعذيب وعقوبة الاعدام.
٤. توزيع ونشر هذه التقارير، وارتفاع نسبة رضى الجمهور عن هذه التقارير.

المتابعات والانجازات:

نفذت المؤسسة خلال العام فقط ٨ زيارات لمراكز التحقيق والسجون الفلسطينية، وكما ذكرنا سابقا وعلى الرغم من عشرات طلبات الزيارة التي توجهت بها المؤسسة لكافة الاجهزة الامنية التي مارست الاعتقالات السياسية، واجهنا عمليات مماثلة وتأخير متعمد من جميع الاجهزة بمعالجة هذه الطلبات، وحتى الزيارات التي نفذت لم تخلُ من المعوقات خلال الزيارة كتحول رجال الامن المرافقين للمعتقلين بسير الزيارة، واحتجاجهم على قيام المحامي بتوثيق المعلومات من خلال تصاريح مشفوعة بالقسم، وفي بعض الحالات كانت هناك محاولات لمصادرة هذه الاوراق والمعلومات التي تتضمنها، وفي احدى الحالات تم احتجاز المحامي ٢ ساعات في سجن اريحا المركزي بحجة انه غير مخول بجمع هذه المعلومات، وفي بعض المراكز كان يفرض على المحامي عدم التزود باية اوراق خلال الزيارة.

ممارسات الاجهزة الامنية خلال التحقيق والتعذيب الذي استخدم بحق المعتقلين، والانتهاكات بحق المحامين المدافعين عن هؤلاء خلق شعورا بالخوف لدى المعتقلين من الادلاء باية معلومات، ولقد واجهنا العشرات من الحالات خلال العام التي تعرضت لتعذيب ولكن رفضت الادلاء بشهادات مشفوعة بالقسم تحسبا من اعادة الاعتقال، او من اعادة التحقيق والتعذيب، وعلى الاقل في حالتين تمت اعادة المعتقلين للتحقيق وتعرضهم للتشكيل بعد ان ادلوا بتصريحاتهم للمحامي حول التعذيب الذي تعرضوا له خلال التحقيق. على الرغم من هذا نجحت المؤسسة بتوثيق ١٠ تصريحات مشفوعة بالقسم من معتقلين داخل السجون ومراكز التوقيف، و٨ تصريحات من معتقلين مفرج عنهم وعائلات.

تم اعداد مسودة تقرير حول التعذيب والانتهاكات التي تعرض لها الاسرى وعائلاتهم خلال الاعتقال والتحقيق، وسيواصل العمل على هذا التقرير خلال العام القادم.

قامت المؤسسة بنشر هذه التفاصيل والمعلومات حول التعذيب، استخدام القضاء العسكري بحق المدنيين، وواقع عقوبة الاعدام في القانون الفلسطيني، لكافة المؤسسات المعنية بحقوق الانسان في المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية من خلال اللقاءات الدورية، لقاءات مع مؤسسات كمنظمة العفو الدولية، هيومان رايتس ووتش ومركز التأهيل والدراسات لضحايا التعذيب RCT . وطرحنا هذه القضايا في مختلف اللقاءات مع الممثلات الاجنبية في مناطق السلطة ومختلف الدبلوماسيين وطالبنا باستخدام قضية التمويل كوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية لوقف ومنع مثل هذه الانتهاكات لحقوق الانسان.

خلال العام صدر حکمان بالاعدام في منطقة الضفة الغربية بحق معتقلين، وقام الائتلاف الفلسطيني ضد عقوبة الاعدام بتوجيه رسائل لرئيس السلطة الفلسطينية ومطالبته بعدم التوقيع على تنفيذ هذين القرارين، كونه هو السلطة الوحيدة المخولة بالمصادقة النهائية على تنفيذ عقوبة الاعدام، وفعلا لم تنفذ اي من العقوبات خلال العام. ولكن للأسف هذا لم يمنع جرائم القتل خارج اطار القانون.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

اهم المعوقات هو سياسة الاجهزة الامنية بتأجيل الزيارات ومنعها والتدخل في مضمونها، وسوف يستمر الضغط من قبل المؤسسة على هذه الاجهزة من خلال الشكاوى لوزارة الداخلية وجهات اخرى في السلطة التنفيذية لتغيير هذا الواقع.

المعوق الاخر هو المتعلق بخوف المعتقلين وعائلاتهم من الادلاء بشهاداتهم حول التعذيب، وسنحاول التغلب عليه من خلال الدعم القانوني والمهني ورفع الوعي لدى المعتقلين وعائلاتهم لاهيمة التوثيق ونشر الانتهاكات للمساهمة في القضاء على هذه الممارسات، ولهذا على المؤسسة ان تفكر في تطوير عملها بهذا الاتجاه في العام المقبل.

المخرج الثاني:

بناء حملات ضغط ومناصرة.

في الحقيقة لم تتم المؤسسة ببناء اية حملة متخصصة بموضوع التعذيب وعقوبة الاعدام في مناطق السلطة الفلسطينية خلال العام وبشكل مستقل، ارتبط هذا التراجع بضغط العمل القانوني وكثرة المتابعات القضائية التي قمنا بها، وايضا بسبب الوضع السياسي واستمرار الانقسام وتردي الاوضاع ايضا في قطاع غزة على صعيد الانتهاكات لحقوق الانسان، وخلال عملية التقييم نصف السنوية للخطة التشغيلية كان واضحا ان هناك ضرورة للتركيز على العمل

المشترك الجماعي مع بقية مؤسسات حقوق الانسان من خلال الائتلافات التي شكلت اصلا لهذا الغرض لمواجهة هذه الانتهاكات، خاصة وان سياسة استهداف المؤسسات الحقوقية في كلا الجانبين (غزة والضفة الغربية) كانت واضحة وباشكال عدة خلال العام، وعليه ارتأينا ضرورة العمل ضد سياسة التعذيب من خلال الائتلاف الفلسطيني ضد التعذيب وتكريس الجهد للنهوض بهذا الجسم وارساء نهج رافض للتعذيب بصورة قطعية.

المخرج الثالث:

تطوير المشاركات في الائتلافات المحلية الاقليمية والدولية.

النتائج المباشرة:

١. دور الضمير في ائتلاف التعذيب والاعدام فاعل ومؤثر.
٢. دور الضمير في مجلس منظمات حقوق الانسان والحملة الوطنية للحقوق والحريات فاعل ومؤثر.
٣. ارتفاع في الانشطة والمشاركة حول التعذيب والاعدام.

المتابعات والانجازات:

للاسف الشديد ان العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة رافقه ارتفاع في الانتهاكات لحقوق الانسان من السلطة الفلسطينية في المناطق الخاضعة لولايتها في الضفة الغربية، فبالاضافة للاعتقالات والتعذيب كان هناك استهداف لحق التعبير والتجمع السلمي، اذ كثيرا ما تم منع التظاهر او تقييد هذا الحق، وبعد العدوان استمر كذلك استهداف الجمعيات والفصل من الوظائف العامة على خلفية الانتماءات الحزبية.

هذه الممارسات جعلت مؤسسات حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تكثف الجهود من اجل الضغط على السلطة التنفيذية لوقف هذه الممارسات، من خلال الرسائل المباشرة ونشر المواقف المناهضة لهذا القمع للحريات العامة دون مسوغات قانونية، او من خلال الاجتماعات مع صناع القرار وطرح كافة الحقائق والمعطيات المتعلقة بالانتهاكات والمطالبة بوقف هذه السياسات ومعاقبة المخالفين.

مجلس منظمات حقوق الانسان بالتعاون مع شبكة المنظمات الاهلية ومختلف الممثلين عن القوى السياسية (باستثناء ممثلي فتح وحماس) نظموا اكثر من اعتصام، ووجهوا اكثر من رسالة وموقف، وتم عقد مؤتمرات شعبيين في غزة والضفة للتعبير عن رفض الانتهاكات للحقوق والحريات العامة.

الائتلاف الفلسطيني ضد التعذيب عقد مؤتمرا وطنيا ضد التعذيب في حزيران من العام وكان الهدف الرئيس الاعلان بشكل رسمي عن انشاء هذا الائتلاف، وكان هناك العديد من اللقاءات خلال العام لاعضاء الائتلاف لبحث آليات نشر المعرفة حول الائتلاف ومهامه في المجتمع، خاصة للمستهدفين

والضحايا. تم وضع مذكرة تفاهم والتحضير لخطة عمل تفصيلية للعام ٢٠١٠. وتم البدء بالعمل على تشكيل مجموعة رقابة محلية من اعضاء الائتلاف تقوم بمراقبة اماكن الاحتجاز والسجون كافة، بهدف محاولة منع التعذيب ورصد وتوثيق الحالات التي تتعرض للتعذيب، وفي هذا الجانب تم اللقاء مع وزير الداخلية وطرح هذا الموضوع، وكان هناك موافقة مبدئية من قبل الوزارة بالسماح لمثل هذه المجموعة بتنفيذ زيارات دورية تفقدية بهدف الرقابة لكافة مراكز الاعتقال والسجون في مناطق السلطة الفلسطينية. كانت الضمير جزءا من سكرتارية الائتلاف وساهمت بشكل فعال في وضع مسودة مذكرة التفاهم مع وزارة الداخلية لترتيب عمل لجنة الرقابة.

ائتلاف الاعدام كان قد حدد خطة عمل شملت عقد لقاءات جماهيرية وحلقات متلفزة ومؤتمرا وطنيا لنقاش عقوبة الاعدام وآليات الغائها من التشريعات الفلسطينية. قام الائتلاف بعقد ٢ لقاءات جماهيرية في كل من جامعة بيرزيت، جامعة القدس وجامعة النجاح. وتم بث حلقة متلفزة ناقشت عقوبة الاعدام ومبررات مناهضتها. في كانون اول من العام تم عقد المؤتمر الوطني الثاني ضد عقوبة الاعدام. وقامت المؤسسة باعداد مسودة كتيب تعريفي توعوي للجمهور يطرح مبررات الغاء عقوبة الاعدام سنعمل على نشره في العام القادم.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

على الرغم من قناعة الضمير بضرورة العمل المشترك وتوحيد الجهود من جهة مجموع المؤسسات التي تعنى بقضايا حقوق الانسان والحريات العامة في المناطق الفلسطينية، الا ان التجربة خلال العام عكست ان هذا ليس بالامر البسيط خاصة اذا لم يكن هناك برنامج عمل واضح متفق عليه ومطبق. ان مجلس حقوق الانسان وائتلاف التعذيب والاعدام اعيد بنائهم خلال العام او في العام ٢٠٠٨، كما وان تسارع الاحداث خلال العام ٢٠٠٩ خاصة العدوان على غزة وما انتج من تبعات كلجنة التحقيق الدولية، واستمرار الصراع الداخلي، كل هذا جعل من الصعب وضع خطط مسبقة وتنفيذها، لان متطلبات التحرك على كل حدث مستجد كانت تلزم جهد ووقت. هناك حقيقة ايجابية راسخة نتجت عن هذا الواقع خلال العام وهي ان العمل المشترك اقوى ومؤثر اكثر، ولهذا نعتقد ان هناك اجماع بين مؤسسات حقوق الانسان على ضرورة تطوير التجربة، وهذا ما سندعمه ونعمل عليه في العام المقبل.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

مجتمع ومؤسسات مساندة للحقوق المدنية والسياسية للفئات والافراد المنتهكة حقوقهم.

يعتبر هذا الهدف من البرامج الحديثة التي بدأت الضمير بالعمل عليها، على الرغم من كونها فكرة قديمة نتجت من خلال تجربة العمل وتشخيص ضرورة إعادة احياء فكرة التطوع في المجتمع الفلسطيني لدعم قضايا حقوق الانسان. فقط في اواخر العام ٢٠٠٨ بدأت المؤسسة بالتنفيذ الفعلي لهذه الفكرة من خلال اختيار مجموعة ناشطين من طلاب الجامعات والاندية الشبابية والعمل معهم. سنطرح لاحقا تفاصيل البرنامج والتنفيذ وتقييم هذه التجربة، ولكن النتيجة الرئيسية التي نصبوا لبلوغها هي خلق مجموعات من الناشطين في مختلف المناطق من الارض المحتلة، يكون افرادها مسلحين بالوعي والمعرفة لقضايا حقوق الانسان، خاصة الحقوق السياسية والمدنية، وقادرين على تشخيص اية انتهاكات لهذه الحقوق، ولديهم الرغبة والقدرة على تحريك المجتمع من حولهم لمناهضة ومواجهة هذه الانتهاكات دون الضرورة لانتظار المؤسسات المهنية المتخصصة للتحرك لمساندتهم.

الهدف المرحلي الاول:

تشكيل مجموعات توعية مجتمعية في مجال الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز قدراتهم.

لم نستطع تحقيق هذا الهدف بالكامل خلال العام ولكن كانت التجربة الاولى مجدية ومليئة بالدروس العملية، شكلنا المجموعة الرئيسية خلال العام وتم تنفيذ برنامج التدريب النظري والعملي، وكانت المجموعة قد اختارت اربعة مواضيع لمتابعتها والعمل عليها مع نهاية العام وخلال العام ٢٠١٠ من خلال مجموعات عمل صغيرة. واجهت المجموعات صعوبات في وضع خطط عمل حول كل موضوع وتنفيذ هذه الخطط، بسبب صعوبة التنسيق لمواعيد وانشطة مشتركة على ضوء تباعد اماكن سكن افراد كل مجموعة.

كان القرار بعد التقييم ان تبقى هذه المجموعات بصفة ضمائر مساندة لعمل المؤسسة في حملاتها وانشطتها المحلية ان اقتضت الحاجة، واستكمال البرنامج مع مجموعة جديدة مختلفة نراعي عند اختيارها التجربة الحالية.

المخرج الاول:

تنظيم قادة محليين وتزويدهم بالمعرفة والاتجاهات للعمل في مجتمعاتهم في مجال التوعية الحقوقية المدنية والسياسية.

النتائج المباشرة:

١. وجود مجموعات شبابية محلية واعية وقادرة على متابعة القضايا الحقوقية السياسية والمدنية في مجتمعاتهم.
٢. رضى الجمهور عن اداء المجموعات.
٣. رضى المشاركين عن التدريب، ومدى التزامهم بالبرنامج.

المتابعات والانجازات:

تم اختيار المجموعة المشاركة في البرنامج من ٤٠ مشاركاً ومشاركة من مختلف مناطق الضفة الغربية، وعقد اللقاء الاول للتعارف قبل نهاية العام ٢٠٠٨، وخلال العام ٢٠٠٩ تم تنفيذ اللقاءات النظرية والتدريبية. لقد تم تنفيذ ورشتي عمل حول القانون الدولي الانساني ونطاق تنفيذه مع التركيز على الواقع الفلسطيني ومدى الحماية الدولية المتوفرة بموجب الاتفاقيات ومدى تطبيقها، وورشة حول القانون الدولي لحقوق الانسان خاصة حول الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدوليين مع التركيز على الحقوق السياسية والمدنية في هذه الاتفاقيات، واستعراض لحملة الاعتقال الاداري التي اطلقتها الضمير مع التركيز على الادوار التي من الممكن للمشاركين القيام بها لمساندة الحملة.



كما تم تنفيذ ٦ ورشات عمل تدريبية شملت مواضيع كمهارات الاتصال والتواصل، بناء المجموعات والعمل من خلال المجموعة، ادارة الوقت والتخطيط ومتابعة الخطط، الاعلام وبناء حملات اعلامية والتعامل مع وسائل الاعلام ودورها في نشر الوعي وتفعيل المجتمع، تحديد الاهداف للمجموعات المصغرة وبناء خطط العمل لكل مجموعة.

لقد اختارت كل مجموعة منسقاً لها، وكانت هناك اجتماعات للمتابعة مع المنسقين والمؤسسة، وكان المطلوب من كل مجموعة انتهاء خطة العمل والبدء بالتنفيذ مع نهاية العام. فقط مجموعة واحدة من الاربع مجموعات نجحت بوضع خطة عمل وهي المجموعة التي اختارت العمل على موضوع الاعتقال السياسي لدى السلطة الفلسطينية، اما مجموعة المعتقلين الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال ومجموعة التحرش الجنسي ومجموعة مقاطعة اسرائيل فقد وضعت افكارا اولية دون انتهاء إعداد خطط عمل واضحة.

المشاركون قيموا التدريبات التي وفرت لهم خلال البرنامج انها مهمة ومفيدة ولكنها لا تغطي كافة الجوانب العملية التي يحتاجها الناشط لرفع قدراته في مجال العمل المجتمعي، وهنا برز تباين في التقييم على ضوء الاختلاف في التجربة العملية التي خاضها كل من المشاركين في السابق وقيل الانضمام للبرنامج.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

كان واضحا خلال تنفيذ البرنامج ان هناك معوقات داخلية مرتبطة بعملية اختيار المجموعة أثرت على سير العمل خاصة في مرحلة بناء الخطط التنفيذية والعمل عليها. حجم المجموعة وتنوعها، خاصة التنوع الجغرافي الذي اثر بصورة كبيرة على امكانية التنسيق المكثف بين اعضاء كل مجموعة مصفرة، كانت من اهم المعوقات. التباين في المهارات والخبرات بين مختلف الافراد كان لها الاثر السلبي ايضا.

هذا دعى المؤسسة لاتخاذ القرار مع نهاية العام باعادة بناء استمارة اختيار الافراد بحيث يكون التركيز اكثر على نشاطهم المجتمعي ما قبل المشاركة في البرنامج، وان يكون التجانس اكبر بينهم، اختيار عدد اقل من المشاركين ومن مناطق جغرافية متقاربة.

ان اداء مؤسسة الضمير وانجازاتها في العام المنصرم يدل على تطور ملحوظ في مهنية كادرها، والتزام بروح التطور الدائم في سبيل تحقيق الاهداف بكفاءة. ان تطور اداء المؤسسة مرتبط ايضا بتطور حاكميتها، فتطور العلاقة بين الهيئة العامة ومجلس الادارة من جهة، وتطور اداء مجلس الادارة ومتابعاته الحديثة لسير العمل في المؤسسة، والمساهمة في تطوير علاقات المؤسسة المحلية والدولية، ساهمت جميعا في نجاح المؤسسة وتعميق دورها الهام في مجال الدفاع عن حقوق الانسان الفلسطيني، ما يعزز استمرارية المؤسسة.

شهد العام ٢٠٠٩ تطورا ملحوظا في اداء المؤسسة في جانبين اساسيين كانوا محط ملاحظات لجنة التقييم الخارجية في العام ٢٠٠٦، الضغط والمناصرة والمتابعة لقضايا الاعتقال السياسي لدى السلطة الفلسطينية. الانجازات التي نتجت خلال العام في هذين الموضوعين تشير ان التطور كان ايجابيا ومهنيا على درجة جيدة جدا من الكفاءة والفاعلية. من جانب اخر ما زالت مشكلة الاصدارات ومنشورات المؤسسة باللغة العربية اضعف منها باللغة الانجليزية، وهذا الجانب بحاجة الى تطوير في الفترة القادمة.

الهدف المرحلي الاول:

توفير بيئة داخلية داعمة تمكن الكادر من تحقيق خطة العمل بكفاءة وفاعلية.

لقد تحقق هذا الهدف الى حد كبير، فكافة الاجراءات الادارية والمالية تسيير وفق معايير واضحة ومهنية تركز بالاساس على الاجراءات المعمول بها بموجب القانون الفلسطيني، وجاء تقرير لجنة تقييم وزارة الداخلية الفلسطينية والتي اجرت تقييمها للمؤسسة بصورة مفاجئة خلال العام جيدا، ويعكس صورة ايجابية عن وضع المؤسسة. وعلى صعيد مهنية الكادر لم تنفذ المؤسسة تدريبا داخليا محددًا خلال العام ولكن شارك بعض اعضاء الطاقم بورشات تدريبية مختلفة نفذت بمبادرة مؤسسات اخرى.

الهدف الاستراتيجي الرابع:

تطوير قدرات المؤسسة لتحقيق اهدافها

المخرج الاول:

تطوير الانظمة والاجراءات الادارية والمالية وتنفيذها بشكل منتظم.

النتائج المباشرة:

١. وجود انظمة واجراءات واضحة ومدى الالتزام بهذه الانظمة.
٢. مدى توافق هذه الاجراءات والانظمة مع القانون المحلي.

المتابعات والانجازات:



عقدت الهيئة العامة اجتماعها السنوي في حزيران من العام وتم اقرار التقرير الاداري والمالي الذي عرضه مجلس الادارة، تم انتخاب مجلس ادارة للمؤسسة لدورة جديدة لمدة عامين. وتم اعتماد التعديلات على النظام الداخلي التي اوصت بها وزارة الداخلية.

عقد مجلس ادارة الضمير ٦ اجتماعات دورية خلال العام، تابع من خلالها سير العمل في المؤسسة ونفذ توصيات الهيئة العامة، وقام بالمساهمة في توسيع شبكة علاقات الضمير من خلال مشاركة بعض الاعضاء في مؤتمرات واجتماعات على الصعيد المحلي الاقليمي والدولي.

ان تطور المؤسسة المستمر يتطلب مراجعة دورية ومتواصلة للانظمة والاجراءات الادارية والمالية، وهذا ما يتم عمليا خلال العمل، وكافة التعديلات على مثل

هذه الاجراءات تعتمد من الجهة المخولة في المؤسسة. وهناك التزام جيد من قبل طاقم العاملين بهذه الانظمة والاجراءات.

تجري عملية تقييم شهرية في كل برنامج لمدى تنفيذ الخطة التشغيلية، وتكون هناك اجتماعات تقييمية دورية لبحث النتائج، وكما في كل عام تقوم المؤسسة بتنفيذ تقييم نصف سنوي شامل يجري على اساسه تعديل الخطط والموازنات. يجري تقييم كامل لكافة الموظفين مع نهاية العام على اساسه يتم اعتماد الزيادات السنوية للموظفين والمكافآت التحفيزية.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

ادلة العمل الخاصة بكل برنامج كدليل الرصد والتوثيق، دليل التدريب ودليل الضغط والمناصرة لم تنجز بشكلها النهائي خلال العام، وعليه يجب استكمال العمل عليها خلال العام القادم.

لم يتم انجاز نظام لادارة صندوق التوفير للموظفين، ويجب ان يتم هذا خلال الفترة القربية القادمة.

المخرج الثاني:

تطوير قدرات الكادر.

النتائج المباشرة:

١. استقطاب كادر مهني متخصص.

٢. مشاركة الكادر في برامج وورش تدريب.

٢. مستوى رضى الكادر الوظيفي.

المتابعات والانجازات:

خلال العام تم توظيف موظفتين في برنامج الضغط والمناصرة الدولية، باحث قانوني ومحام لمناصرة الاعتقال السياسي لدى السلطة الفلسطينية. شارك بعض من افراد الطاقم في دورات تدريبية وورش عمل متخصصة نفذت بمبادرة مؤسسات حقوق انسان اخرى وشركاء للضمير، وتوعدت المواضيع بين التوثيق والضغط والمناصرة. اذا شارك طاقم وحدة التوثيق والدراسات في برنامج تدريبي حول التشريح الجنائي واثبات وجود تعذيب نظمته مؤسسة الحق، وشارك طاقم الضغط والمناصرة في ورشة عمل حول الضغط والمناصرة في الاتحاد الاوروبي نظمت من قبل Christian Aid, EMHRN and APRODEV، وورشة بخصوص الضغط والمناصرة في الولايات المتحدة نظمت من قبل The Open Society.

من خلال الاجتماعات التقييمية الدورية طرحت عدة مواضيع حول قياس الاثر، ولكن لم تقم المؤسسة بتنفيذ تدريب محدد للطاقم في هذا الجانب.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

لم يتم خلال العام قياس رضى الموظفين لمعرفة ما هي الخطوات العملية غير التقليدية التي يجب على الادارة اتخاذها لتحفيز العاملين، ويجب تكريس الجهد لاستكمال هذا العمل في المستقبل.

لم تنفذ المؤسسة اي تدريب داخلي محدد، علما انه في العام القادم سنقوم بعملية تخطيط استراتيجي جديدة لمدة ٢ سنوات، وعليه ستبرز حتما احتياجات جديدة مرتبطة بالاهداف والانشطة التي ستضعها المؤسسة لذاتها، يجب التركيز خلال العام القادم على موضوع قياس الاثر وآليات جمع المعلومات حول مؤشرات القياس في منظومة الرقابة والتقييم ورفع قدرات الكادر في هذا الجانب.

الهدف المرحلي الثاني: خلق استدامة للمؤسسة.

نعتقد ان هذا الهدف ايضا تحقق بقدر جيد، علما ان المؤسسة تتطور وترسخ عملها في مجال حقوق الانسان، وتتسع علاقاتها وثقة الجمهور المحلي والدولي بأدائها، فهي تعتبر من اهم المصادر الموثوقة لتوفير الحماية لقضايا المعتقلين السياسيين وتزويد المعلومات حول قضاياهم.

وهذا هو الحال ايضا على صعيد الاستمرارية، اذ نجحت المؤسسة بتطوير علاقات تمويلية جديدة خلال العام. وطبعاً لم يغيب عن ذهن الهيئة العامة ومجلس الادارة الوضع الاقتصادي الدولي المتدهور والتهديدات الناتجة عنه، وعليه جاءت احدي اهم توصيات الهيئة العامة لمجلس الادارة بالتفكير ببدائل واستراتيجيات جديدة.

المخرج الاول:

تطوير شبكة علاقات المؤسسة محليا واقليميا ودوليا.

النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في طلب معلومات حول المؤسسة.
٢. ارتفاع في دعوة المؤسسة للمشاركة في الفعاليات المحلية والدولية.
٢. ازدياد في علاقات المؤسسة مع جهات مانحة.
٤. ازدياد في التمويل الفردي والمجتمعي.

المتابعات والانجازات:

مراجعة أنشطة المؤسسة ومشاركاتها خلال العام في المؤتمرات والندوات والأنشطة المتعلقة بحقوق الانسان محليا ودوليا تدل على ازدياد ثقة الجمهور بها، واستقبال الوفود الدولية في المؤسسة كذلك يعكس سمعة المؤسسة ومصداقيتها، خاصة ان بعض هذه الوفود زارت المؤسسة بناء على توصية من اصدقاء وممولين للضمير.

الجولات التي قامت بها الضمير خلال العام ضمن حملة الاعتقال الاداري على الرغم من كونها غير مخصصة لتجنيد الاموال، الا انها طورت علاقات جديدة للمؤسسة يمكن استثمارها مستقبلا خاصة على مستوى مجتمعي جماهيري وليس مستوى رسمي.

المخرج الثاني:

حملات تجنيد اموال محليا اقليميا ودوليا.

النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في عدد المؤسسات والافراد والمجموعات المانحة للضمير.

٢. رضى الممولين والجمهور عن اداء الضمير.

المتابعات والانجازات:

لم تقم الضمير بتنفيذ جولات تجنيد اموال متخصصة خلال العام، ولكن هذا لم يمنع من تطوير علاقات تمويلية جديدة مع مؤسسات جديدة خلال العام، وتلقي دعم من افراد زاروا المؤسسة او سمعوا عن عملها وعبروا عن رغبتهم بدعم رسالتنا.

قدرة المؤسسة على الاستمرار والتطور في السنوات الاخيرة تعكس نجاحا معيناً في هذا الجانب ورضى من قبل المؤسسات الشريكة الرئيسية، وهذا ما دفع المؤسسة ايضا لتطوير مشاريع جديدة.

ناقش اعضاء الهيئة العامة ومجلس الادارة سبل تطوير افاق تمويل جديدة على ضوء الواقع الاقتصادي الدولي المتدهور، واتفقوا على ضرورة وضع خطة تفصيلية لمتابعة هذا الامر.

مخاطر الوضع الاقتصادي الدولي واثرها على المؤسسات كان محط نقاش بين اعضاء المجلس الفلسطيني لمؤسسات حقوق الانسان خلال العام، وتم الاتفاق على دراسة هذا الموضوع بشكل معمق واستخلاص النتائج وضرورة التفكير بصورة جماعية لمواجهة الوضع.

المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها:

على الرغم من الاستقرار الذي شعرت به المؤسسة في العام المنصرم، وتطوير علاقاتها على صعيد التمويل، يبقى التهديد قائماً بسبب الوضع الاقتصادي الدولي، وهذا التهديد تواجهه العديد من المؤسسات المانحة للضمير ايضاً، ومن هنا جاء تفكير الهيئة العامة ومجلس الادارة بضرورة وضع استراتيجية جديدة، وعليه يجب ان تتخذ الخطوات العملية بهذا الاتجاه في القريب العاجل.

ان الوضع الاقتصادي المتدهور في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ بداية الانتفاضة الثانية اثر على علاقة الضمير مع المجتمع المحلي من ناحية الدعم والتمويل، وقامت المؤسسة بتعديل استراتيجياتها من الاعتماد على التمويل الجماهيري للاعتماد على التمويل المؤسساتي الدولي، وعليه يجب اعادة التفكير في هذه الاستراتيجية كذلك، وتطويرها باتجاه العالم العربي ايضاً.

الملاحق

جدول رقم (1) : زيارات السجون والمعتقلات الإسرائيلية حسب مراكز الاعتقال

السجون المدنية (المركزية)														الشهر				
إيشل بئر السبع	أهالي كيدار بئر السبع	شيكما (عسقلان المجدل)	مستشفى الرملة (ماراش)	نيفة قيرتسا (الرملة نساء)	أيلون الرملة	نيتسان الرملة	هناريم	هشارون (رجال)	هشارون (لعموند نساء)	هشارون (لعموند أشبال)	رومونييم	أشموريت (كتار يونا)	الدامون	مجدو	جليوع	شطة	عوفر	
	١								١					١	١			كانون ثاني
		١	١					١	١	١				٢				شباط
١		١					١		١					١	١		١	آذار
	١												١	١				نيسان
		١	١		١		١							١	١	١	٢	أيار
١										١				٢			١	حزيران
	١	١	١				١				١			٢	١			تموز
١	١	١									١			٢		١	١	أب
١														٢				أيلول
١	١										١			٣	١		٢	تشرين أول
			١		١		١				٢			١				تشرين ثان
		١						١						٢			١	كانون أول
٥	٥	٦	٤		٢		٤	٢	٣	٢	٥		١	٢٢	٦	٢	٨	المجموع
٣٦																		مجموع

المجموع	مراكز توقيف أخرى (محطات شرطة، معسكرات، سجون، مراكز تحقيق، ... الخ)	مراكز التحقيق				مراكز التوقيف العسكرية									
		عسقلان	المسكوبية	الملبس بيتح تكفا	الجملة كيشون	إيرز ٩٩٩	عصيون	بنيامين عوفر	حوارة	قدوميم	سالم	التقب (كتسيموت)	ريهون	نفحة	مستشفى بلنسون
٦				١							١				
١١				١						١		١	١		
١٤				٢	٤			١							
٦		١		١	١										
١٤				١	١						١	١	١		
١١			١	١				١		١	١	١			
١٧			٢	٢										٢	
١٤				٢	١						٢	١			
١١					٣					١		٢	١		
١٧					٥						٢	١			
١٤				١	٢					١	٢	٢			
٥					١			١			١				
		١	٤	١٢	١٩			٣		٤	١١	٩	٣	٢	
١٦٦				٣٦				٧							

جدول رقم (2) : عدد اللذين تمت زيارتهم نسبة للذين طلبوا للزيارة

السجون المدنية (المركزية)														الشهر					
إيشل بئر السبع	أوهاي كيدار بئر السبع	شيكما (عسقلان الجدل)	مستشفى الرملة (ماراش)	نيفيه تيرتسا (الرملة نساء)	أيلون الرملة	نييسان الرملة	هداريم	هشارون (رجال)	هشارون (تفوند نساء)	هشارون (تفوند)	أشبال	رومونييم	أشموريت (كفار يونا)	الدامون	مجدو	جلبوع	شخلة	عوفر	
	٤								٥						٢	٥			كانون ثاني
	٢								٤						٢	٤			
		٦	٤					١	٢	١					٨				شباط
		٤	٢					١	٢	١					٢				
٢		١					٢		١						٥	٥		٤	آذار
٢		١					٢		١						٢	٥		٢	
	١													٢	٦				نيسان
	١													٢	٥				
		٥	١		١		٤								٦	٧	٤	٨	أيار
		٤	١		١		٢								٦	٦	٤	٦	
٢										٤					١٠			٦	حزيران
٢										٤					٥			٦	
	٢	٦	٦				٢				٢				١١	٥			تموز
	١	٢	٢				٢				٢				١١	٢			
٢	٢	٥													٢		٤	٢	آب
٢	٢	٢													٢		٤	٢	
٢															١٥				أيلول
٢															١٢				
٤	٤											٤			١٤	٦		٩	تشرين أول
٢	٢											٢			٩	٥		٨	
			٥		٢		٥					١٠			٤				تشرين ثاني
			٢		٢		٢					٧			٤				
		٥						٥							١١			٤	كانون أول
		١						٢							٨			٢	

المجموع	مراكز توقيف أخرى (محطات شرطة، معسكرات، سجون، مراكز تحقيق، ... الخ)	مراكز التحقيق				مراكز التوقيف العسكرية									
		عسقلان	المسكوبية	المبس بيتخ تكفا	الجملة كيشون	إيرز \$\$\$	عصيون	بنيامين عوفر	حوارة	قدوميم	سالم	النقب (كتسيفوت)	ريمون	نفحة	مستشفى بلنسون
٢٤				٢							٤				
٢٠				٢							٤				
٢٢					٢					٢		٢	٢		
٢٢					١					٢		٢	٢		
٦٦				٥	٤			٥							
٢١				٥	٤			٤							
١٥		٢		٢	٢										
٤١		٢		٢	٢										
٥٨				٢	١						٤	٢	٢		
٢٩				٢	١						١	٢	٢		
٦٤			٢	١				٧		٤	٦	٢			
٢١		٢١	٢	١				١		١	٦	٢			
١٨			٤	٤										٢	
٤٤			٤	٤										٢	
٧٦					٤						٨	٢			
١٦					٤						٥	٢			
٢٢					٤					٢	٢	٨	٢		
٢٩					٤					٢		٦	٢		
٦٠					٥						١٠	٤			
٤٤					٥						٨	٢			
٦٤				٢	٦					٤	١١	٧			
٤٤				٢	٢		٢			٤	٩	٦			
٥١					٢			٤			٤				
١٦					٢			٤			٢				

طلبوا للزيارة: ٤٧٤

تمت زيارتهم: ٣٦٢

جدول رقم (3) : زيارات السجون والمعتقلات الإسرائيلية حسب هدف الزيارة

المتابعة تحقيق	ظروف سجن	ظروف توقيف	نساء	أطفال	إداري	حالات مرضية	تعذيب / اعتداء / ضرب	متابعة قانونية	إجراءات شكوى	ظروف اعتقال	مقاتل غير شرعي	عزل	المجموع	
١	٤		١			٢		١	١			٤	١٤	كانون ثاني
٢	٦	١	١	١		٢		١				٢	١٧	شباط
٧	٢	١	١		١	٢		١				٢	١٨	آذار
٤	١			١						٢		١	٩	نيسان
٤	٩				١	٤		٢				٢	٢٣	أيار
٢	٦	٢		٢	١	٢		١	٢			١	٢٠	حزيران
٦	٦			٢		٥		١	١	١			٢٢	تموز
٢	٥			٢	٤	٢						١	١٧	آب
٣	٥	١		٢	٢	٢		١				١	١٧	أيلول
٥	٤			٥	٢	٥	١					٢	٢٤	تشرين أول
٣	١	١		٣	٢	١					١	٣	١٦	تشرين ثاني
١	٢	١				٢	١	٢	٢			١	١٢	كانون أول
٤٢	٥٢	٧	٣	١٨	١٣	٣٠	٢	١١	٦	٣	١	٢٠	٢٠٩	المجموع

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان

تعريف:

الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية تعنى بحقوق الانسان، أسسها في القدس عام 1992 مجموعة من نشطاء ومهتمين بحقوق الانسان لدعم ونصرة الأسرى، ومناهضة التعذيب عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية .

ويحيط بالضمير عدد من الانصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم (الضمائر) ، وهم الاشخاص الذين يؤمنون بأهدافها ويشاركون بأنشطتها، ويعملون على دعمها مادياً ومعنوياً . والضمير عضو في شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، وفي الائتلاف من اجل الدفاع عن الحقوق والحريات، والائتلاف الاقليمي والمحلي لإلغاء عقوبة الاعدام، وكذلك عضو في الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب .

تؤمن الضمير بعالمية حقوق الانسان والتي تستند الى أولوية إحترام الكرامة الانسانية، وعدم تجزئتها إستناداً الى الأعراف والمواثيق المقررة دولياً. كما وتؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان في إطار حقه في تقرير مصيره .

الأهداف :

أولاً: مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة والعمل على إلغاء عقوبة الاعدام .

ثانياً: مناهضة الإعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والتزهيّة .

ثالثاً: دعم وإسناد سجناء الرأي والاهتمام بالسجناء السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً .

رابعاً: المساهمة في الضغط لسن قوانين تضمن مبادئ حقوق الانسان والحريات الاساسية وضمان تنفيذها .

خامساً: المساهمة في الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون .

سادساً: تكريس الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير .

سابعاً: حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .

برامج الضمير :

أولاً: البرنامج القانوني :- توفير الخدمة القانونية المجانية للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم من خلال متابعة قضايا التعذيب والمحاكمات والزيارات الدورية والارشاد الحقوقي والقانوني .

ثانياً: برنامج الدراسات والتوثيق :- توثيق كافة الاحصائيات وظروف الاعتقال والانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى والمعتقلين واسرهم بصورة علمية وإصدار التقارير والدراسات حول التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها الاسرى .

ثالثاً: برنامج الضغط والمناصرة :- في إطار هذا البرنامج تقوم الضمير بأنشطة وحملات محلية وإقليمية ودولية تضامنية وضاغطة لمناهضة التعذيب والاعتقال التعسفي ومساندة الاسرى ونصرتهم .

رابعاً: برنامج التوعية والتدريب :- تقوم الضمير بعقد لقاءات جماهيرية ونشاطات توعوية حول حقوق الاسرى وعائلاتهم . ومن خلال برنامج الضمائر نقوم بتدريب وتفعيل دور النشطاء الشباب في تعزيز وحماية حقوق الانسان .

رام الله - دوار الرفادين - عمارة صبات - ط1 - شقة رقم2

تلفون: 009722960446 أو 009722970136

فاكس: 009722960447

ص . ب 17338 القدس

Email: info@addameer.ps

Website: www.addameer.info